

Distr.: General
9 July 2021
Arabic
Original: English



بعثة المساعي الحميدة في قبرص

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - طلب إليّ مجلس الأمن، في قراره 2561 (2021)، أن أقدم بحلول 10 تموز/يوليه 2021 تقريرا عن مساعي الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجددة تروم تحقيق النتائج وتقضي إلى تسوية. وفي ذلك القرار، شجع المجلس زعمي طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على تقديم إحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وطلب إليّ أن أدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريري عن المساعي الحميدة. وترد الإحاطتان اللتان قدمهما الزعيمان في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز هذا التقرير على ما استجد من تطورات في الفترة من 19 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 18 حزيران/يونيه 2021، حيث يقدم معلومات مستوفاة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثتي للمساعي الحميدة بقيادة نائبة مستشاري الخاص المعني بقبرص، إليزابيث سببهار. ويتضمن أيضا معلومات مستوفاة عن المشاورات التي تجريها بالنيابة عني المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة جين هول لوت، وعن الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا الذي عقد تحت رعايتي في جنيف في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021⁽¹⁾.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - في الفترة المنقضية منذ صدور التقرير السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة (S/2021/5)، تبين أن ثقة الناس في إمكانية استئناف محادثات السلام والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض استمرت في

(1) اجتماع غير رسمي لزعم القبارصة اليونانيين وزعيم القبارصة الأتراك والدول الضامنة والأمم المتحدة.



التراجع وأن الاستقطاب يتزايد لدى الطائفتين. واتسمت هذه الفترة بزيادة الاهتمام في كل جانب بتدابير التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والضغط الاقتصادي والتغيرات في المشهد السياسي.

4 - وأدى غياب مفاوضات مكتملة الأركان لمدة أربع سنوات بعد اختتام المؤتمر المعني بقبرص دون التوصل إلى حل حاسم في تموز/يوليه 2017 إلى تزايد القلق بشأن مستقبل عملية السلام، وهو قلق زاد نتيجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 والقيود ذات الصلة المفروضة على الحركة. ومع الإعلان في 24 شباط/فبراير عن عقدي اجتماعا غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا بشأن قبرص في جنيف، تحول مناظ تركيز الطرفين إلى التفاوض قبل الاجتماع والتهوؤ له. وعلى الرغم من الدعوات المتعددة التي وجهتها جماعات المواطنين إلى الجانبين للاستثمار في بناء الثقة بينهما وفي تجديد الثقة في عملية السلام، استمر الخطاب السلبي. وفي حين نظمت جماعات المجتمع المدني من كلا الجانبين عددا من المسيرات دعما لحل متفق عليه بين الطرفين، واصل الزعيمان ما يبذلانه من جهود اتصال مستقلة، مروجين لمواقفهما المتباينة قبل عقد الاجتماع غير الرسمي في جنيف وبعده.

5 - وفي ضوء تقلب الحالة الوبائية بالنظر إلى حالات الإصابة بكوفيد-19 على جانبي الجزيرة، أعيد تطبيق قيود أكبر عند ارتفاع أعداد الحالات الإيجابية وعند تعرض المستشفيات، بما في ذلك وحدات العناية المركزة، لضغوط ناتجة عن ارتفاع عدد مرضى كوفيد-19. وبوجه عام، فرضت قيود مشددة، مع فرض حظر التجول الذي يحد من الحركة الليلية على كلا الجانبين خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير، كما فرضت متطلبات الاختبار. وأبلغ عن بعض مشاكل التنفيذ أثناء التحولات في مستويات الإغلاق على كلا الجانبين. وبالإضافة إلى الآثار الضارة على الصحة العامة، لا تزال جائحة كوفيد-19 تخلف آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك في شكل انخفاض غير مسبوق في عدد السياح الوافدين.

6 - وكانت هناك زيادة ملحوظة في تنظيم التجمعات والمسيرات على جانبي الجزيرة للاحتجاج على مجموعة من المظالم. كما كانت هناك دعوات عامة متزايدة إلى التوصل إلى تسوية، إضافة إلى العرائض والرسائل الموجهة إلى الزعيمين والأمم المتحدة قبل الاجتماع غير الرسمي المعقود في جنيف. وعلى سبيل المثال، نظمت مسيرة كبيرة للطائفتين وحدث من أجل السلام تحت شعار "معا من أجل الاتحاد" بشكل منفصل (بسبب القيود الناتجة عن كوفيد-19) في 24 نيسان/أبريل، على جانبي خط الانقسام، تأييدا لحل اتحادي وضد تقسيم الجزيرة. وتلا ممثلون لـ "مجموعة هذا البلد بلدنا" إعلانا مشتركا وقعته 120 منظمة قبرصية يونانية وقبرصية تركية. وشاركت هيئة أخرى، هي منظمة "وحدوا قبرص الآن"، إلى جانب منظمات وجماعات أخرى من المجتمع المدني، في تنظيم وتدريب الناشطين الشباب على نطاق الجزيرة، وإدارة مجموعات الحوار والحلقات الدراسية الشبكية عبر الإنترنت، والاضطلاع بأنشطة التعبئة. وبدأت مبادرة السلام المشتركة بين الطائفتين - قبرص المتحدة، وهي مجموعة تضم حوالي 70 منظمة، مشاورات ووجهت نداء إلى الهيئات والمبادرات والشخصيات والناس من جميع أنحاء الجزيرة لإنشاء جمعية تأسيسية مدنية تجمع القوى ذات الرؤية المشتركة لإعادة التوحيد في الجزيرة. وأخيرا، أطلق منتدى الحوار القبرصي دليلا رقميا عن عملية السلام في قبرص يستند إلى مواد مفتوحة المصدر، باللغات الانكليزية والتركية واليونانية، وهو ما يتيح سهولة الوصول إلى الوثائق الرئيسية المتعلقة بمحادثات السلام القبرصية على مدى عقود. ويتضمن الدليل الشامل صحائف وقائع ورسوما بيانية معلوماتية تحدد العناصر الأساسية لمجموعة من مقترحات السلام المقدمة حتى الآن من أجل تيسير إجراء حوار قائم على الحقائق في جميع أنحاء الجزيرة.

وعلى الرغم من هذه الفورة في النشاط لصالح التوصل إلى حل، فإن غالبية القبارصة على كلا الجانبين ظلوا لا يتواصلون علنا بشأن هذه المسألة.

7 - وفي آذار/مارس، دعما لدعوة مجلس الأمن في قراره 2561 (2021) الجانبين للعمل معا بشأن تدابير بناء الثقة واستئناف وتنشيط العمل في اللجان التقنية، أنشأت نائبة مستشاري الخاص/الممثلة الخاصة للأمين العام في قبرص ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، اجتماعات ثلاثية منتظمة مع ممثلي الزعيمين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي، بدعم من بعثتي للمساعي الحميدة، في إطار عملية مشاركة مستمرة. وقد استمرت التوترات السياسية على مختلف المستويات خلال هذه الفترة. وإضافة إلى ذلك، ظلت الحركة عبر الجزيرة محدودة، ما دامت نقاط العبور الثلاث مغلقة، مع سواد إجراءات تقييدية مختلفة وغير منسقة عند نقاط العبور. واستمر النشاط غير المأذون به في المنطقة العازلة وحولها، مما تسبب في نزاعات متكررة بين الجانبين، كما هو مبين بمزيد من التفاصيل في أحدث تقرير لي عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2021/635). ومن الناحية الإيجابية، بالإضافة إلى تعزيز بناء الثقة بين الجانبين، شكلت الاجتماعات الثلاثية المنتظمة أيضا منبرا لطرح المسائل المثيرة للقلق، مثل تلك التي تنشأ داخل المنطقة العازلة وحولها. وتم في نهاية المطاف باتباع هذا الشكل حل عدة مسائل، مثل تنسيق تدابير مكافحة كوفيد-19 وإعادة فتح نقاط العبور.

8 - وفي 2 حزيران/يونيه، بعد مناقشات مستفيضة جرت في اللجنة التقنية المعنية بالصحة وبين الجانبين من خلال الحوار الثلاثي مع نائبة مستشاري الخاص والممثلة الخاصة، قرر الزعيمان تنسيق التدابير المتصلة بمكافحة كوفيد-19 وإعادة فتح نقاط العبور الثلاث المتبقية. وفي 4 حزيران/يونيه، أعيد فتح المعابر، واتخذت التدابير الجديدة، في قرار لقي استحسانا في كلتا الطائفتين.

9 - وواصل الزعماء الدينيون الذين يشكلون المسار الديني لعملية السلام في قبرص، تحت رعاية سفارة السويد، نشاطهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تعاونوا لدعم الحرية الدينية والمصالحة والتعايش والسلام في الجزيرة. وعقد الزعماء الدينيون اجتماعا حضوريا في 7 حزيران/يونيه، للمرة الأولى منذ عام نتيجة لتقشي الجائحة. وأصدروا بيانا عن الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زاندا واحدا، أعربوا فيه عن رغبتهم في إنهاء حالة الجمود الحالي، واستئناف الحوار بشأن مستقبل الجزيرة، ودعوا إلى "زيادة التعاون والحوار والتعاطف بين طائفتينا، للتعافي من ذكريات الماضي، وإحلال الثقة محل الخوف، وزيادة الأمل". وفي الأشهر الأخيرة، أظهر الزعماء الدينيون في قبرص أيضا وحدة عامة ضد مختلف مظاهر خطاب الكراهية وفي التعامل مع حالات التدنيس والتخريب ضد أماكن العبادة، التي وقعت على جانبي خط الانقسام. وواصل الزعماء الدينيون تبادل زيارات أماكن العبادة، وقدموا دورات في اللغتين اليونانية والتركية لرجال الدين، وشاركوا في حلقة دراسية شبكية عبر الإنترنت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، دعيت خلالها نساء متدينات قبرصيات من الطائفتين لمناقشة التحديات التي تواجهها النساء على نطاق الجزيرة، ولا سيما خلال الجائحة، وتبادل المعلومات عن المبادرات المجتمعية التي يقدها.

10 - وواصل زعماء وممثلو الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية والقبرصية التركية الاجتماع تحت رعاية سفارة سلوفاكيا، وأصدروا بيانات مشتركة تم فيها حث الزعيمين على إبداء الإرادة السياسية لاستئناف المفاوضات والاتفاق على تدابير بناء الثقة. ويرد مزيد من التفاصيل في أحدث تقرير لي عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

11 - وفي 12 نيسان/أبريل، استنادا إلى سنوات عديدة من المناقشات التي جرت بين الطائفتين، بما في ذلك في إطار اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية وإلى التفاهم المشترك الذي توصل إليه الزعيان بهذا الخصوص في عام 2015، اعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة لتسمية المنشأ المحمية للحلوم (Χαλλούμι/Halloumi/Hellim). وتألفت الحزمة من تديرين، أحدهما يسمح للمنتجين المقيمين في أي مكان في جزيرة قبرص بالاستفادة من وضع تسمية المنشأ المحمية للحلومي/حليم، والآخر يسمح لمثل هذا المنتج بعبور الخط الأخضر، شريطة أن يكون الجبن والحليب اللذين صنع منهما قد استوفيا جميع معايير الصحة الحيوانية والصحة العامة للاتحاد الأوروبي.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكررت حالات أعرب فيها مسؤولون من القبارصة الأتراك ومسؤولون أتراك علنا عن نيتهم تنمية فاروشا بطريقة من شأنها، في رأيهم، أن تعزز الاقتصاد في الشمال، بما في ذلك من خلال اجتذاب السياحة. وتأثرت تلك البيانات والتطورات على أرض الواقع اعتراضات من القبارصة اليونانيين، الذين أكدوا أن الأنشطة الجارية في فاروشا تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القراران 550 (1984) و 789 (1992) وكذلك بيان رئيس مجلس الأمن بهذا الشأن المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/PRST/2020/9). وكما أشير في أحدث تقرير لي عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، استمر رصد التطورات على أرض الواقع في مدينة فاروشا المسيجة.

13 - وفيما يتعلق بالوضع الإقليمي، فبعد فترة من اشتداد التوترات بشأن استكشاف الهيدروكربونات والمطالبات المتعلقة بالمناطق البحرية، بما في ذلك تعيين الحدود البحرية، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير الحالي أي تطورات كبرى في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن تلك القضايا بعيدة عن أن تحل، فقد اتسمت هذه الفترة بتخفيف في حدة التوترات وبتجديد زخم الحوار نوعا ما، بما في ذلك بين الدولتين الضامنتين، اليونان وتركيا.

ثالثا - حالة العملية: الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا المعقود في جنيف

14 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت السيدة لوت العديد من المناقشات، حضوريا وافتراضيا، مع زعيمة الطائفتين وممثليهما، وكذلك مع ممثلي تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان. وكانت على اتصال أيضا بممثلي الاتحاد الأوروبي.

15 - وعقدت اجتماعا غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا بشأن مسألة قبرص في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الطرفين للتفاوض على حل دائم لمشكلة قبرص في أفق منظور. وكانت تركيا طرحت فكرة عقد اجتماع غير رسمي من هذا القبيل في البداية، في سياق المشاورات التي أجرتها السيدة لوت بعد اختتام المؤتمر المعني بقبرص دون التوصل إلى نتيجة حاسمة في كرانس مونتانا، سويسرا، في تموز/يوليه 2017. وكما هو مبين في تقريرتي السابق عن بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص، أعرب الجانبان وأعربت الدول الضامنة، عقب مشاورات أجريت مع السيدة لوت، عن استعدادها لحضور اجتماع من هذا القبيل تحت رعايتي.

16 - وبمشاركة زعيمة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، ووزراء خارجية تركيا والمملكة المتحدة واليونان، كان الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا المرة الأولى التي يجتمع فيها الطرفان منذ انعقاد المؤتمر المعني بقبرص. وخلال الاجتماع، عقدت سلسلة من الاجتماعات الثنائية والجلسات العامة مع الطرفين من أجل تبادل الآراء بشكل غير رسمي وعلني حول الرؤية المستقبلية وكيفية رسم مسار

للمضي قدما. وفي مداولاتنا، تبادل المشاركون وجهات نظرهم معي ومع بعضهم البعض في جو من الانفتاح والصراحة، مما سمح لنا باستكشاف مدى القواسم المشتركة والنظر في الأفكار والخيارات للمضي قدما.

17 - وكما شرحت علنا في 29 نيسان/أبريل، أعرب الوفد القبرصي التركي عن موقفه بأن الجهود العديدة التي بذلت لحل مسألة قبرص على مر السنين قد باءت بالفشل، بما في ذلك المحاولة الأخيرة التي تمت في كرانس مونتانا، وأن جهود التفاوض على اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين قد استنفدت. وهو يعتقد أن القبارصة الأتراك يتمتعون بمساواة سيادية متصلة وينبغي أن يتمتعوا بمركز دولي متساو. ويرى أن الحل ينبغي أن يستند إلى تعاون دولتين مع بعضهما البعض. وأعرب الوفد القبرصي اليوناني عن موقفه بأن المفاوضات ينبغي أن تستأنف من حيث توقفت في كرانس مونتانا وأن تهدف إلى التوصل إلى تسوية تقوم على اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والإعلان المشترك لعام 2014، ومجموعة الأعمال القائمة، والعناصر الستة التي عرضتها في كرانس مونتانا، وتمشيا مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي.

18 - وعلى الرغم من جهودنا، لم يتسن إيجاد أرضية مشتركة كافية خلال الاجتماع غير الرسمي للسماح باستئناف المفاوضات الرسمية بخصوص تسوية مشكلة قبرص. وعلى الرغم من النتائج، اتفق على مواصلة الحوار بهدف التحرك في اتجاه التوصل إلى أرضية مشتركة بما يتيح بدء مفاوضات رسمية.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثتي للمساعي الحميدة

19 - نفذت نائبة مستشاري الخاص وبعثتي للمساعي الحميدة برنامج اتصال مكثف طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني على نطاق الجزيرة، وعقدتا اجتماعات منتظمة مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلك الدبلوماسي. وجرى تبادل الآراء بشأن آفاق الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زاندا واحدا، وحالة استعداد الطرفين، والحالة الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة. وركزت الجهود أيضا على معالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وعلى تدابير بناء الثقة، واستئناف وتنشيط أعمال اللجان التقنية.

20 - وعقدت نائبة مستشاري الخاص أيضا عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى، بما في ذلك مع وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة، دومينيك راب، ووزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا، ماريا أرنتاوثو غونثاليس لايا، ووزير الشؤون الأوروبية والخارجية في سلوفاكيا، إيفان كورتشوك، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيسة المفوضية الأوروبية، جوسيب بوريل، خلال زيارات كل منهم لقبرص. وواصلت بعثتي للمساعي الحميدة الاجتماع بانتظام مع النظراء في البنك الدولي، ولا سيما فيما يتعلق باستمرار نشر نتائج تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية بشأن التسوية الذي أنجزته البعثة بدعم من البنك في أواخر عام 2019 استجابة لدعوة وجهها مجلس الأمن في قراره 2453 (2019).

21 - وجرى تنشيط طفيف لأعمال اللجان التقنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد فترة أكثر هدوءا نتجت عن تأثير جائحة كوفيد-19 وعن التغيير الذي حدث في القيادة القبرصية التركية في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إذ تم تعيين قائمة جديدة من الأعضاء القبارصة الأتراك في لجان مختلفة في شباط/فبراير 2021. وعقدت بعثتي للمساعي الحميدة، في إطار جهودها الرامية إلى استئناف وتنشيط أعمال اللجان، اجتماعات منتظمة مع ممثلي الزعيمين القبرصيين اليوناني والقبرصيين التركي لمناقشة حالة اللجان

وسبل المضي قدما. وفي تلك الاجتماعات، أكد الجانبان من جديد دعمهما للجان التقنية وأكدوا أهمية أعمالهما لتحسين الحياة اليومية للقبارصة. واقترح أيضا على الجانبين إمكانية التعاون في مجال الرياضة وبناء السلام.

22 - وعلى الرغم من تلك الجهود، فإن ذلك لم يسفر دائما عن تفعيل تام لأنشطة ملموسة. وفي حين استأنفت جميع اللجان، باستثناء اللجنة التقنية المعنية بالمعابر، عملها، فإن معظمها لم يجتمع إلا بشكل منقطع. وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالبحث الإذاعي عملها بنفس الأعضاء، في حين عقدت اللجان التقنية المعنية بالثقافة، والتعليم، والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والشؤون الإنسانية اجتماعات تمهيدية بين بعض الأعضاء أو جميعهم عقب إدخال تغييرات على عضوية هذه اللجان. وبينما ناقشت هذه اللجان الأعمال المقبلة، بما في ذلك أفكار المشاريع المحتملة، فقد حدثت تأخيرات في الاستئناف الكامل لأنشطة معظم اللجان نظرا لصعوبات الجدولة والحاجة إلى تعريف الأعضاء الجدد.

23 - ونظمت بعثتي للمساعي الحميدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورات إعلامية افتراضية عن مرفق الدعم الممول من الاتحاد الأوروبي للجان التقنية، في الفترة من 22 إلى 25 شباط/فبراير، لفائدة قادة الأفرقة في جميع اللجان، وشجعت على زيادة الاستفادة من التمويل المتاح لمشاريعهم ومبادراتهم وأطلعهم على الدعم العملي المتاح لهم أيضا لإعداد الأنشطة وتنفيذها. والغرض من آلية التمويل هو مساعدة اللجان التقنية في بناء القدرات وتعزيز تأثير أعمالها المشتركة وبروزها. ورغم أن المشاريع كانت تناقش وتخضع للتنفيذ في اللجان التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، والتعليم، والبيئة، والصحة، وساعد المرفق بتقديم خدمات الترجمة لبعض اجتماعات اللجان، لا يزال التمويل غير مستغل بالقدر الكافي. وفي حين تم تمديد التمويل حتى نهاية نيسان/أبريل 2022 لتمكين اللجان التقنية من الاستفادة من المرفق في المستقبل، لم تقترح أي مشاريع جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

24 - وكما دعا إلى ذلك قرار مجلس الأمن 2561 (2021)، قرر الجانبان، خلال هذه الفترة، العمل على سبيل الأولوية على معالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، مع التركيز على المسائل المتعلقة بالصحة والرفاه، والاتصال بين الطائفتين، والآثار الاقتصادية للجائحة. وبتيسير من الأمم المتحدة، طلب إلى جميع اللجان التقنية تحديد المسائل ذات الصلة في إطار ولاية كل منها لكي ينظر فيها ممثلو الزعيمين، وكلفت اللجنة التقنية المعنية بالصحة على وجه التحديد بمناقشة مجموعة من التدابير التي ستعرض على قيادتي الطائفتين. كما تم التركيز على عمل اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية التي اجتمعت أربع مرات بعد توقف دام عدة أشهر. وطرح أعضاء تلك اللجنة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك مقترحات في مجالات يمكن للجانبين أن يعملوا فيها معا، بما في ذلك سبل التصدي للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة مع تقوية العلاقات الاقتصادية وزيادة التجارة داخل الجزيرة.

25 - وفي حين واجه توفير اللقاحات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعض التأخير، أفادت المفوضية الأوروبية بأن لقاحات معتمدة من الاتحاد الأوروبي ستوفر لتغطية احتياجات جميع القبارصة، وكلفت اللجنة التقنية المعنية بالصحة بالإشراف على نقل اللقاحات بين الطائفتين. ووفقا للمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، تلقت سلطات جمهورية قبرص، حتى 18 حزيران/يونيه، ما مجموعه 831 205 جرعات. ووفقا للجنة التقنية المعنية بالصحة، نقلت 61 050 جرعة من تلك الجرعات إلى الشمال. ويجري العمل بين الجانبين فيما يتعلق بالاعتراف باللقاحات لأغراض السفر في المستقبل، سواء عبر المعابر أو في الجزيرة وخارجها.

26 - وتقرر أيضا التركيز بوجه خاص على معالجة مسألة الهجرة غير النظامية، من خلال اجتماع اللجان التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين، والشؤون الإنسانية، وإدارة الأزمات، والجريمة والمسائل الجنائية، لتبادل المعلومات كخطوة أولى لمعالجة الوضع. وفي 12 أيار/مايو، عقد أول اجتماع افتراضي بشأن الهجرة غير النظامية مع خبراء من الطائفتين، يسرته بعثتي للمساوي الحميدة بحضور ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص. وتجرى الآن مناقشات بشأن كيفية المضي قدما وبشأن ما إذا كان ينبغي إنشاء هيئة دائمة لمواصلة الحوار المنتظم بشأن هذه المسألة.

27 - وظلت أربع لجان (اللجان التقنية المعنية بالصحة، والتراث الثقافي، واللبث الإذاعي، والجريمة والمسائل الجنائية) نشطة تماما، من خلال عقد اجتماعات منتظمة وتنفيذ مشاريع جارية. واستمرت اللجنة التقنية المعنية بالصحة في التواصل المنتظم، لا سيما من خلال التفاعل المتواتر بين الرئيسين المشاركين، اللذين تبادلوا المعلومات ذات الصلة عن جهود كل من الجانبين للتصدي لجائحة كوفيد-19. وساعد الرئيسان المشاركان أيضا في ضمان سلاسة إيصال المعونة الإنسانية إضافة إلى الإشراف على إيصال اللقاحات. وقد أثبتت أسابيع من المناقشات والبناء على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن مجموعة من التدابير المنسقة المتصلة بكوفيد-19 التي وضعتها اللجنة التقنية المعنية بالصحة، والتواصل المنتظم لنانبة مستشاري الخاص مع ممثلي الزعيمين، أنها هامة لتدعيم الاتفاق المعلن في 2 حزيران/يونيه بشأن إعادة فتح نقاط العبور الثلاث المتبقية وتنسيق الإجراءات المتصلة بالجائحة الخاصة بجميع المعابر.

28 - واستكملت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي أعمال الحفظ في عدة مواقع، بما في ذلك موقع أفندريكا الأثري التاريخي، ونافورتين تاريخيتين، ومقبرتين قبرصيتين يونانيتين ومقبرتين قبرصيتين تركيتين، كانت جزءا من مشاريع تجريبية. واستفادت عدة مواقع أخرى من أعمال الدعم الطارئ. وبدأت اللجنة أيضا العديد من عمليات المناقصة لأعمال وتصاميم الحفظ على نطاق الجزيرة. وفي 25 أيار/مايو، منحت اللجنة جائزة التراث الأوروبي/جائزة أوروبا نوسترا في فئة الخدمة المكرسة للتراث، لإظهارها درجة عالية من الالتزام والمشاركة المدنية إلى جانب التميز في حماية وتعزيز التراث الثقافي والمعالم والمواقع الثقافية.

29 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية بنجاح، من خلال لجناتها الفرعية، غرفة الاتصال المشتركة (المعروفة أيضا باسم غرفة الاتصالات المشتركة) عملياتها اليومية، حيث سهلت تسليم اثنين من المشتبه فيهم بين الجانبين وتبادل 151 معلومة عن الجريمة والمسائل الجنائية حتى 31 أيار/مايو 2021.

30 - وأعيد فتح قنوات الاتصال بين أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين عقب إدخال تغييرات على عضويتها، كما هو مبين في تقريره السابق. وفي أوائل عام 2021، يسرت البعثة اجتماعا للرئيسين المشاركين، نوقشت خلاله الأعمال المقبلة للجنة، بما في ذلك وضع خطة عمل تدعم مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في محادثات السلام، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2483 (2019) وكرره في قرارات لاحقة.

31 - وناقشت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مشاريع قيد الإعداد وبدأت الاستعدادات لاستئناف أنشطتها، بما في ذلك مشروع "تخيّل"، في العام الدراسي المقبل (2021-2022).

32 - ورغم أن اللجنة التقنية المعنية بالمعابر لم تجتمع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن المناقشات بشأن إعادة فتح المعابر تجري بانتظام في سياق المناقشات التي تدور في إطار الحوار الثلاثي الوارد وصفه أعلاه.

33 - وفي حين أثرت مسألة تدابير بناء الثقة في المناقشات التي جرت في الاجتماعات الثلاثية المنتظمة، لم تعزز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدابير بناء الثقة القائمة بذاتها خارج اللجان التقنية.

34 - وعلى الرغم من القيود المستمرة للتصدي لجائحة كوفيد-19، واصلت بعثتي للمساعي الحميدة والقوة جهودهما المشتركة لدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك تعزيز مشاركة المرأة النشطة في صنع السلام، من خلال منتديات افتراضية. وشملت تلك الجهود العمل مع الناشطات في المجتمع المدني والمنظمات والمنابر النسائية ودعم هذه الناشطات والمنظمات والمنابر. وقد اجتمعت هذه الجهات الفاعلة قبل انعقاد الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زاندا واحدا في جنيف، وقدمت رؤية مشتركة لتشجيع الطرفين على ضمان المشاركة الفعالة للمرأة وإدراج المنظور الجنساني في الاجتماع غير الرسمي وفي المستقبل، إذا بدأ الجانبان مفاوضات مكتملة الأركان. وأجرت مجموعة الأيدي الممتدة عبر خط الانقسام (Hands Across the Divide)، وهي مجموعة نسائية مشتركة بين الطائفتين، اتصالات إذ عقدت اجتماعات مع صانعي القرار على جانبي الجزيرة ومع السلك الدبلوماسي. وأصدرت عدة منظمات ومنابر نسائية بيانات ووجهت رسائل إلى الطرفين تحسبا للاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زاندا واحدا. وفي حين ساهمت هذه المبادرات مساهمة إيجابية في الخطاب العام، فإنها لم تحدث تأثيرا في مستوى مشاركة المرأة في وفدي الجانبين، إذ كانت هذه المشاركة أيضا في حدها الأدنى. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات تعكس اتجاها متناميا للنشاط المشترك بين الطائفتين المؤيد لإيجاد حل وتشكل خطوة إيجابية نحو زيادة توعية أصحاب المصلحة الرئيسيين بمنظورات المرأة بشأن عملية السلام.

35 - وفي 22 شباط/فبراير، واصلت بعثتي للمساعي الحميدة، بالشراكة مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إبراز المبادرات (من قبيل إمام المرأة بالأمور المالية) تطبيقا وترويجا لنتائج تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي دعا إليه مجلس الأمن وأجرته بعثة المساعي الحميدة بالشراكة مع البنك الدولي. وقد أثبتت نتائج التقييم أن تأخير التوصل إلى تسوية في قبرص يزيد من التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية للوضع السياسي القائم. كما أنجزت ترجمة التقييم إلى اللغتين التركية واليونانية خلال الفترة قيد الاستعراض، وأتيحت الوثيقتان للاطلاع عليهما على الموقع الشبكي لبعثتي للمساعي الحميدة⁽²⁾.

36 - وتم أيضا زيادة الاتصال بدوائر الأعمال من كلا الجانبين، باستخدام الوسائل الافتراضية، أساسا من أجل الحصول على فهم أفضل لبيئة الشركات وتأثيرها على عملية السلام. ولم يشمل ذلك الاتصال أصحاب الأعمال التجارية التي تقودها النساء وممثلي رابطات الأعمال التجارية النسائية فحسب، بل أيضا السفارات التي لديها اهتمام بدعم الجهود الرامية إلى تشجيع المناقشات بشأن الأثر المتميز جنسانيا لأي تسوية وبشأن السياسات اللازمة التي يتعين تنفيذها لضمان أن تكون أي تسوية مفيدة بشكل أكثر فعالية للرجال والنساء على حد سواء. وكان التواصل مع محاورى الأعمال التجارية يركز بوجه خاص على النساء ورواد الأعمال الشباب، وطلب الحصول على آراء الشباب من أعضاء الأعمال التجارية المملوكة للأسر، ورئيسات الشركات الراسخات، ورائدات الأعمال الشابات.

(2) انظر: <https://uncyprustalks.unmissions.org/launch-un-world-bank-gender-sensitive-socio-economic-impact-assessment-settlement-cyprus>.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثتي للمساعي الحميدة التعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بشأن مبادرة لبناء السلام البيئي ودعمت الأنشطة الرامية إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية والتصدي لها في المنطقة العازلة وفي جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك من خلال التواصل مع المجتمع المدني. وأطلقت مسابقة صور موجهة للشباب في جميع أنحاء الجزيرة حول موضوع "ماذا تعني لك المياه؟" بمناسبة يوم المياه العالمي في 22 آذار/مارس بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالبيئة وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، واختتمت بحلقة نقاش عقدت في 17 حزيران/يونيه. وخلال تلك الفترة، تم أيضا التحضير لإطلاق نسخة ثانية من برنامج شباب الأمم المتحدة المناصرين للبيئة والسلام.

38 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كلفت بعثتي للمساعي الحميدة بإجراء استطلاع للرأي أنجز لدى الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية. وأكد أغلبية المجيبين من الطائفتين من جديد تطوعهم إلى تسوية يتفق عليها الطرفان وأعربوا عن اعتقادهم بأنه من الضروري التوصل إلى تسوية في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، وعلى الرغم من الرغبة والإلحاح الذين أعرب عنهما، فإن عددا أقل بكثير من المشاركين في الاستطلاع يتقون في أنه سيتم في الواقع التوصل إلى تسوية. كما أظهر الاستطلاع أنه على الرغم من أن القضايا المتعلقة بكوفيد-19 في الجزيرة لم تؤثر سلبا على الصورة التي تكونها كل طائفة عن الأخرى، فإنها ساهمت في خفض التوقعات بشأن الحل.

خامسا - ملاحظات

39 - أدى مرور الوقت منذ الفرصة التاريخية التي أتاحت في كرانس مونتانا إلى تعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين في قبرص. وقد دعوت الطرفين إلى الاجتماع في جنيف لأنني اعتقدت أن استعدادهما للمشاركة في اجتماع غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا يتيح لهما فرصة ثمينة للالتقاء وتبادل وجهات النظر بغية تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة للتفاوض على حل دائم لمشكلة قبرص في أفق منظور. والمسألة المطروحة علينا كانت، ولا تزال، مسألة حرجة وصعبة، وقد تكون لها آثار بعيدة المدى. وفي اجتماع غير رسمي يعقد دون شروط مسبقة، من المفيد أن يكون بوسع جميع الأطراف التعبير عن مواقفها بطريقة منفتحة؛ غير أنه لا شك أنني، كأمين عام، أسترشد في المفاوضات بشأن قبرص بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي وضعت معايير الأمم المتحدة.

40 - وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، التمس الطرفان مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحل مسألة قبرص التي طال أمدها. وعملية السلام في قبرص عملية فريدة من نوعها؛ إذ يتمتع القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بحقوق متأصلة متساوية، ويشتركون في مفاوضات على قدم المساواة في العملية. ولقد أوضح مجلس الأمن في قرارات عديدة على مدى ما يقرب من 50 عاما أنه لا توجد سوى دولة واحدة ذات سيادة في جزيرة قبرص. وفي الوقت نفسه، ألاحظ الواقع في الجزيرة، وأن الطرفين أعربا لي عن أهمية إيجاد إطار عملي تتجلى فيه المساواة السياسية الحقيقية في شكل مشاركة متبادلة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية في الجزيرة.

41 - لقد مرت الآن أربع سنوات على كرانس مونتانا، وأكرر أن القضايا أصبحت أكثر تعقيدا. وفي حين يبقى أن نرى ما إذا كان من الممكن إيجاد أرضية مشتركة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية دائمة في قبرص، ينبغي التأكيد بأن مستقبل العملية لا يزال بأيدي الطرفين، وخاصة الزعيمين القبرصيين. وكما يتضح من الإحاطتين الخطيتين من الجانبين المرفقتين بهذا التقرير، فإن موقفيهما لا يزالان

متباعدين. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى دعم الجانبين في السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة، سيكون إبداء الطرفين للمرونة والإرادة السياسية، والتعبير عن رؤية واضحة لمصالح القبارصة الفضلى، أهمية قصوى.

42 - لقد أسند إلي مجلس الأمن ولاية واضحة توجه مساعي. وأكرر تأكيد عزمي على مواصلة مساعدة الطرفين في التوصل إلى تسوية شاملة في أفق منظور، من أجل تحقيق الأمن والرفاه الدائمين لجميع القبارصة، من يونانيين وأتراك، الذين يستحقون العيش في سلام ورخاء معا في إطار ممارسة حقوقهم المتأصلة المتساوية. ولذلك، أحث الطرفين على المشاركة البناءة في المشاورات المتواصلة حتى يتسنى استئناف محادثات جديدة.

43 - وتعمل بعثتي للمساعي الحميدة، بقيادة وتوجيه نائبة مستشاري الخاص، في الجزيرة لتعزيز التقارب بين الطائفتين وتحسين المناخ السائد. وقد أنجز عمل هام لدعم الجانبين في إعادة تشغيل اللجان التقنية، وفي النظر في تدابير بناء الثقة، وفي التواصل بشأن معالجة المشاكل الخطيرة في الجزيرة، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. إن انتظام الاجتماعات الثلاثية التي تستضيفها نائبة المستشار الخاص والمناقشات ذات الصلة خلال الفترة المشمولة بالتحليل أمر ملحوظ ويمثل زيادة كبيرة في المشاركة مقارنة بالفترة السابقة. وهذا أمر إيجابي، نظرا للغياب الحالي لمفاوضات مكتملة الأركان، وأشجع الجانبين في قبرص على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة في هذا السياق.

44 - وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في أعمال اللجان التقنية، ما زلت أعتبر أن هذه الهيئات لا تستغل بالقدر الكافي. وأحث الجانبين بقوة على العمل معا بشأن تدابير بناء الثقة وتنشيط أعمال اللجان التقنية حتى تتمكن من تحقيق إمكاناتها في تحسين الحياة اليومية للقبارصة، وفقا أيضا لقرار مجلس الأمن 2561 (2021). وأحث الزعيمين على تجاوز المناقشة وتقديم الدعم والتوجيه السياسيين لجميع اللجان من أجل إعادة تنشيط أعمالها بشكل كامل.

45 - وعملا بدعوة مجلس الأمن الواردة في القرار 2561 (2021)، أرحب بقرار الزعيمين تمكين اللجنة التقنية المعنية بالصحة خلال الفترة المشمولة بالتحليل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من التدابير المنسقة التي تنظم عمليات العبور خلال جائحة كوفيد-19، فضلا عن إعادة فتح المعابر بالكامل. وتجدر الإشارة بالاتفاق الذي توصل إليه الزعيمان، والذي أعلن عنه في 2 حزيران/يونيه، بشأن التدابير الموحدة وإعادة فتح المعابر الثلاثة التي ظلت مغلقة.

46 - وتمشيا مع بياني الأخير المقدم إلى مجلس الأمن في 17 شباط/فبراير بشأن الإنصاف العالمي في مجال اللقاحات، أؤكد أهمية توفير اللقاحات المعتمدة من الاتحاد الأوروبي لكلا الطائفتين وأهمية التقاسم العادل لتلك اللقاحات، لضمان السلامة الصحية العامة في الجزيرة وكتدبير رئيسي لبناء الثقة.

47 - ولا يزال الاقتصادان ينجران أكثر فأكثر مع وجود تفاوتات متزايدة، في حين أن الاتصال بين الأشخاص من الطائفتين لا يزال محدودا. ويمكن أن تستفيد كلتا الطائفتين من زيادة التعاون التجاري والاقتصادي. ويمكن أن تستفيد الطائفتان أيضا من سماع أمثلة إيجابية للتعاون في الجزيرة، بصفة عامة، وإشراك الشباب على وجه التحديد. ويجدر النظر في فكرة التعاون في مجال الرياضة من أجل الجمع بين الشباب وتعزيز التفاعل بين الطائفتين عن طريق الأنشطة الرياضية، بما في ذلك ربما عن طريق إنشاء لجنة تقنية.

48 - وأرحب بتسجيل الاتحاد الأوروبي التراث القبرصي المشترك، حلومي/حليم، في إطار تسميات المنشأ المحمية. وينطوي ذلك الإنجاز على إمكانية تعزيز اقتصاد كلتا الطائفتين وزيادة التجارة عبر الخط الأخضر، في امتثال لمعايير الصحة الحيوانية والصحة العامة للاتحاد الأوروبي. وأمل في تنفيذ تسجيل المنتجات في إطار تسميات المنشأ المحمية بحيث يعود بالفائدة الكاملة على المنتجين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء.

49 - وما زلت أرصد عن كثب التطورات في قبرص وحولها. وأدعو الزعيمين إلى معالجة المسائل المثيرة للقلق بينهما بطريقة منفتحة وبناءة، لا سيما في الوقت الذي تتواصل فيه المشاورات من أجل إيجاد أرضية مشتركة تسمح ببدء مفاوضات رسمية. وقد شددت مرارا على ضرورة أن يتم في الجزيرة، بما في ذلك في فاروشا، تجنب الأعمال التي يمكن أن تعقد إمكانيات إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين أو يمكن أن تثير توترات. وأكرر الإعراب عن قلقي من التطورات التي حدثت في المنطقة المسيجة من المدينة، وأذكر بأن موقف الأمم المتحدة لم يتغير. وأذكر كذلك ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وقرارات المجلس ذات الصلة فيما يتعلق بفاروشا، ولا سيما القراران 1984) 550 و 789 (1992)، وبأهمية الامتثال التام لتلك القرارات. وأشدد مرة أخرى على أن الموارد الطبيعية في أنحاء الجزيرة ينبغي أن تعود بالفائدة على كلتا الطائفتين وأن تشكل حافزا قويا للطرفين لإيجاد حل دائم ومقبول للطرفين في قبرص ولزيادة التعاون الإقليمي. وأرحب بتخفيف حدة التوترات والخطوات الإيجابية المتخذة نحو الحوار في المنطقة، بما في ذلك بين الدولتين الضامنتين، تركيا واليونان، بشأن القضايا التي تفرق بينهما.

50 - ومع مرور السنين دون التوصل إلى تسوية في الجزيرة، ازداد الشعور بالكلل إزاء الحالة والشك في العملية. ولا تزال المفاوضات القبرصية مغلقة وملتصقة حول الزعيمين، ولا يتم تبادل المعلومات بشكل كاف مع الجمهور، ولا يشرك سوى عدد قليل جدا من الجهات الفاعلة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة الواردة في تقارير وفي قرارات مجلس الأمن بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، فإن محادثات السلام في قبرص امتدت عقودا دون مساهمة كبيرة من المجتمع المدني، وظلت المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص شأنها يندرج حصريا في المسار 1 منذ بدايتها. ولذلك، من المشجع رؤية مؤيدي التسوية في كلتا الطائفتين يكتفون نشاطهم في الفترة السابقة للاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا. وأردد ما عبر عنه المجلس من دعم لزيادة المشاركة المدنية وبناء الثقة وأشجع الزعيمين على أن يشجعا بوضوح أكبر الاتصال والتعاون بين الطائفتين. وينبغي للزعيمين أن ينظرا بإمعان في إشراك الجماعات الممثلة تمثيلا ناقصا في المناقشات المتعلقة بمشكلة قبرص وفي أي محادثات سلام مستأنفة، بما في ذلك النساء والأقليات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. وأشدد على أهمية الدور الداعم لبعثتي الأمم المتحدة في الميدان في هذا الصدد وأنشطتهما التي يعزز بعضها بعضا. وسوف تعمل البعثتان على تعزيز هذا التفاعل.

51 - وأشجع الطرفين بصفة خاصة على اتباع أفضل الممارسات الدولية بشأن مشاركة المرأة، كما أكدتها قرارات مجلس الأمن المتتالية منذ اتخاذ قراره 1325 (2000). وأتمنى أن تكون الوفود القبرصية المشاركة في الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا واحدا في نيسان/أبريل أكثر شمولاً في هذا الصدد، وأحث الطرفين على كفالة إشراك النساء بنسبة 30 في المائة على الأقل في وفودهما المقبلة واستكشاف سبل لكفالة المشاركة الفعالة للمرأة وإدراج المنظور الجنساني في عملية تفاوض مستأنفة محتملة. وفي هذا الصدد، أحث الزعيمين على أن يطلبا إلى اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين أن تقوم،

على سبيل الأولوية، بوضع خطة عمل لدعم المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في محادثات السلام، على النحو الذي طلبه أيضا المجلس في قراره 2483 (2019) وأكدته في قرارات لاحقة. وينبغي للجنة، لدى وضع خطة العمل هذه، أن تنظر في جملة أمور في أفضل السبل لإشراك جماعات المجتمع المدني النسائية ودعمها ومواصلة الروابط معها. وأحث أيضا الزعيمين على النظر بجديّة في تنفيذ توصيات تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية لمعالجة الحواجز القائمة أمام المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة، ليس فقط لصالح المرأة اليوم، ولكن أيضا لضمان أن يفيد أي اتفاق سلام في المستقبل الرجال والنساء على حد سواء على نحو أكثر إنصافا في قبرص.

52 - وقد تكون الأشهر المقبلة حاسمة لمستقبل عملية السلام في قبرص، مع ما قد يترتب على ذلك من انعكاسات على الجزيرة، وكذلك حول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي حين أن الجهات الفاعلة الدولية بحاجة إلى أن تكون مستعدة للقيام بدورها كاملا، فإنني أتطلع أولا إلى قبرص: إلى الزعيمين، ليعملا حقا بما يحقق المصالح الفضلى لشعبيهما، ويشرحا بوضوح لناخبيهما ما هو على المحك؛ وإلى جميع القبارصة ليتحملوا المسؤولية عن مستقبلهم، من قادة الأحزاب السياسية، إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية، إلى المجتمع ككل. بيد أنه يتعين على الدول الضامنة أيضا أن تكون مستعدة لدعم الجهود المبذولة من أجل إنهاء هذا النزاع الطويل الأمد، لصالح جميع القبارصة. ويتعين على الأطراف المهتمة أن تدرك أنه بدون اتخاذ إجراء حاسم الآن، فإن استمرار الديناميات في قبرص وحولها يمكن أن يجعل الجهود المستقبلية للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين لمسألة قبرص دون جدوى.

53 - وأود أن أعرب عن امتناني لإليزابيث سبيهار على خدمتها بصفقتها نائبة لمستشاري الخاص المعني بقبرص وللسيدة لوت على إجراء مشاورات بالنيابة عني. كما أعرب عن تقديري لجميع النساء والرجال العاملين في بعثتي للمساعدة الحميدة في قبرص لتقانيهم في العمل وتحليلهم بروح الالتزام في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليهم.

إحاطة خطية مقدمة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2561 (2021) ووفقاً له

تقدّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع زعيמי الطائفتين الوارد في قرار مجلس الأمن 2561 على "موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعماً للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة".

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بغض النظر عن طابعها من حيث كونها بين دولتين أو بين طائفتين. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولاً - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

خلال السنوات الأربع الأخيرة، منذ اختتام مؤتمر كرانس مونتانا بشأن قبرص، المعقود في تموز/يوليه 2017، دون التوصل إلى حل حاسم، تقوضت جهودنا الرامية إلى استئناف عملية السلام من النقطة التي تُركت فيها واستناداً إلى الإطار المرجعي المتفق عليه بسبب الرفض المتعمد لأنقرة السماح للعملية التي تقودها قبرص بالمضي قدماً، على الرغم من الاتفاق المبدئي بين زعيמי الطائفتين في آب/أغسطس 2019، الذي تم تأكيده في اجتماع ثلاثي مع الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر التالي في برلين.

وعلى الرغم من أننا اقتربنا في كرانس مونتانا أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى اتفاق استراتيجي، وأن التفاهم بين الزعيمين القبرصيين كان قائماً على مجموعة الأعمال الموجودة، فقد قوبلت أي محاولة لاستئناف المفاوضات واختتامها بمقاومة من أنقرة وتقويض ممنهج للإطار المتفق عليه، باعتباره لا يتناسب مع الآراء التركية بشأن التسوية في قبرص.

وفي الوقت نفسه، أدت أنشطة تركيا غير القانونية والاستفزازية في المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وانتهاكات الوضع العسكري الراهن على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار وستروفيليا، فضلاً عن الفتح المتهور للشاطئ في منطقة فاروشا المسيجة، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى إيجاد مناخ سياسي سلبي للغاية يعرض للخطر بشكل كبير آفاق عملية السلام ويمهد الطريق لإحياء الخطاب القديم من أجل "حل الدولتين"، الذي يوصف الآن بأنه "نقطة نوعية".

ونظراً للتحول الأخير فعلاً في موقف القبارصة الأتراك بشأن شكل تسوية المشكلة القبرصية من إعادة التوحيد إلى التقسيم، من خلال الاعتراف بدولتين والمساواة في السيادة وما يترتب على ذلك من تغيير إطار التعامل مع المشكلة خارج معايير المفاوضات التي وضعتها الأمم المتحدة، بتشجيع صريح من أنقرة،

ليس من المستغرب أن اجتماع مجموعة الخمسة زائدا واحدا المعقود في جنيف في نيسان/أبريل لم يسفر عن اتفاق لاستئناف المفاوضات.

ولئن كانت أنقرة والقيادة القبرصية التركية تصران على أن الثقة بين الجانبين قد فُقدت وأن أي جهد لمواصلة عملية السلام بالبناء على ما حققناه بالفعل سيكون عقيما، فإن حجتهم بشأن ما حدث في كرانس مونتانا توضح بالضبط أننا مارسنا المرونة الكاملة واتبعنا نهجا بناء، حيث قدمنا في المرحلة النهائية اقتراحا شاملا تجاوز ما قبلناه من قبل، في محاولة لتقريب المواقف قدر الإمكان.

ولكن من دواعي الأسف أنهما تخندقتا الآن في مواقفهما الخطية المتعنتة، وحددتا كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات الاعتراف بدولتين في قبرص، وتوقعتا من مجلس الأمن الدولي تجاهل جميع قراراته السابقة بشأن هذه المسألة، مع حرمانه من الاضطلاع بأي دور آخر في العملية. وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام جهود الأمين العام للأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة تسمح بالانتقال إلى الخطوة التالية من خطوات العملية.

ونلاحظ أيضا، بقلق بالغ، أن أنقرة حافظت على خطابها العدائي تجاه قبرص وأنها لن تتردد في تكرار التهديدات باستخدام القوة العسكرية في قبرص وحولها، وهو ما بينه، في جملة أمور، إدخال تحسينات على المطار غير القانوني في ليفكونويكو، حيث تتمركز الآن طائرات تركية بدون طيار، جاهزة للاستخدام في عمليات عسكرية في قبرص وفي المنطقة، وفقا لما جاء في بيانات أدلى بها مسؤولون أتراك على أعلى مستوى.

والأمر الذي يثير قلقا أكبر وقد يترتب عليه أثر مدمر على عملية السلام هو أنه على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وجه الخصوص بالامتناع عن إنشاء أمر واقع جديد في منطقة فاروشا المسيجة، فهم يواصلون خططهم لاقتراف المزيد من الانتهاكات المخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالتالي زيادة تأجيج التوتر، تحت ذريعة إحداث تغيير في ما يسمونه "وضعا مريحا".

وينبغي عدم ترك عملية السلام في قبرص تتدهور لتتحول إلى أساليب اليد الطولى. فينبغي ألا يكون هناك مجال للترهيب والتهديد، ولا للمواعيد النهائية على أساس مطالب خارجة عن المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة. وتشكل هذه الأمور كلها عائقا حقيقيا أمام الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في قبرص، في مرحلة صعبة بالنسبة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وفي تجاهل للنداء الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في جنيف بالامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال.

ولكن بالنظر إلى الارتباط الجغرافي، لا يمكننا أن نتردد بشأن عملية السلام. وبما أن إطالة أمد الوضع الراهن ليست خيارا، فإن تصميمنا على السعي إلى تسوية سلمية يصبح أقوى، إلى جانب استعدادنا لدعم الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الرامية إلى إبقاء العملية حية والفرصة متاحة. وفي هذا الاتجاه، سنواصل العمل مع مبعوثه الخاصة، السيدة جين هول لوت، استعدادا للاجتماع غير الرسمي الذي أعلنه الأمين العام في جنيف والذي سيعقد خلال الأسابيع المقبلة.

وكما سبق ذكره، نحن مستعدون للمشاركة بطريقة بناءة، مع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها الجانب القبرصي التركي، في إطار الأساس المتفق عليه لاتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المحدد في قرارات الأمم المتحدة، مع وجود سيادة وجنسية وشخصية دولية واحدة. وفي

هذا الاتجاه على وجه الخصوص، اقترحنا بالفعل العمل على فكرة اللامركزية في ممارسة السلطة، التي يمكن أن تتيح فرصة لإشراك جميع مستويات الإدارة قدر الإمكان وبأقرب شكل ممكن إلى السكان في صنع القرار والتنفيذ، والحد من عدد حالات الاحتكاك المحتمل، وبالتالي زيادة تحسين الأداء العام للدولة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد إيماننا الصادق والقوي بأن التفاوض بحسن نية بشأن المسائل الجوهرية هو أفضل سبيل للمضي قدماً. وبعد أن استمعنا إلى الزعيم القبرصي التركي في جنيف، أوضحنا بالفعل أنه يمكن مناقشة أي مسألة تثير القلق، شريطة أن يكون لدينا اتفاق استراتيجي بشأن جميع المسائل، بما في ذلك الأراضي والممتلكات، فضلاً عن الأمن والضمانات، بما يتماشى مع المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة ومنطق ومنهجية الإطار الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في كرانس مونتانا.

ولكي تُستأنف المفاوضات الموضوعية مع آفاق واقعية للنجاح، لا بد من تجنب زيادة تصعيد التوتر. ولذلك، نحن نحافظ على تهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات مثمرة باعتبارها أولوية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة مقترحة من تدابير بناء الثقة (تشمل فاروشا) من شأنها تغيير قواعد اللعبة، بهدف المساهمة في تهيئة الظروف المناسبة التي تشتد الحاجة إليها. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يكون استعدادنا للتجاوز البناء متبادلاً.

ولا تزال رؤيتنا لقبرص تتعم بالسلام تتدرج بشكل راسخ ضمن الإطار المحدد وتسوية في شكل اتحاد ذي منطقتين وذو طائفتين تسوده المساواة السياسية، على النحو المبين في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبينما نسعى جاهدين من أجل إجراء عملية مجدية ومثمرة، نحتاج إلى دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص لإقناع جميع الأطراف بضرورة الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تقوض آفاق استئناف المفاوضات. وينبغي أن يشير نهجنا دائماً إلى توقعاتنا بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار والازدهار في قبرص وفي منطقتنا.

ثانياً - إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة

نظراً للتوتر القائم في قبرص وحولها، بما في ذلك التهديدات باستخدام القوة العسكرية التي شجعها رفع مستوى القدرات العسكرية في المناطق المحتلة، تصبح الحاجة إلى إنشاء آلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتين في قبرص، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ملحة.

بل يزيد هذا الإلحاح إذا أُخذت في الاعتبار الانتهاكات المستمرة في منطقة فاروشا المسيجة للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وأعمال العرقلة والتدخل من قبل قوات الاحتلال التركية فيما يتعلق بمهام قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مما يجعل هذه الأخيرة غير قادرة على أداء المهام المنوطة بها.

وتشهد دعوات مجلس الأمن الموجهة إلى الطرفين المعنيين للمشاركة في المناقشة على الحاجة الملحة إلى منع وقوع المزيد من التدهور. وفي هذا الاتجاه، قدمت حكومة جمهورية قبرص بالفعل اقتراحاً في كانون الأول/ديسمبر 2019 يحدد إطاراً لآلية للاتصالات العسكرية المباشرة بين القوتين المتواجهتين، أي الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قادتتهما، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على مستوى كل منهما، وفقاً لولايتها، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن 186 (1964).

وحكومة جمهورية قبرص على استعداد للمشاركة في مزيد من المناقشات، بينما تتوقع في الوقت نفسه من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص اتخاذ موقف حازم وحاسم من شأنه أن يردع بفعالية وقوع استنزافات أخرى من قبل جيش الاحتلال التركي.

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

لا يزال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص يشكل جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع شرطا لا غنى عنه.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية تأمين الاطلاع على المحفوظات ذات الصلة للبلدان والمنظمات التي كان لها وجود عسكري أو شرطي في قبرص في أعوام 1963 و 1964 و 1974، بطريقة تسمح للجنة بأن تكون أكثر فعالية في عملها.

ونخص بالذكر المحفوظات العسكرية التركية، لا سيما في الفترة حوالي عام 1974. ويقع على عاتق تركيا التزام بذل العناية الواجبة وتقديم المعلومات من محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير المفقودين في قبرص.

ومن شأن إتاحة الوصول إلى المحفوظات العسكرية أن يوفر، في جملة أمور، معلومات عن المواقع الرئيسية لدفن المفقودين، وكذلك المواقع الثانوية نظرا لنقل عدد كبير من الرفات إلى أماكن أخرى، وهو ما يجعل جهود اللجنة بالغة الصعوبة.

وكما ذكر مرات عديدة في الماضي، من الأهمية بمكان حقا إتاحة الاطلاع على هذه المحفوظات والحصول على المعلومات ذات الصلة بمسألة مصير المفقودين، التي تشكل أحد التحديات الإنسانية الخطيرة للنزاع.

رابعا - المعابر

على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 لا تزال تشكل تحديا خطيرا للصحة العامة على المستوى العالمي، فقد سمحت الظروف في قبرص في الأسابيع الأخيرة برفع العديد من القيود تدريجيا. وأخذا في الاعتبار أيضا التقدم المحرز في برنامج التطعيم، كلفت اللجنة التقنية المعنية بالصحة بتيسير تبادل الآراء بشأن أفضل طريقة لاستعادة الوضع السابق، أي تدابير الطوارئ التي كانت قد اتخذت قبل اندلاع جائحة كوفيد-19.

وتجدر الإشارة إلى أن الرفع التدريجي للقيود المفروضة على مستوى المعابر بدأ في حزيران/يونيه 2020 على أساس تفاهم بين زعمي الطائفتين. ورغم احترامنا الكامل لهذا التفاهم، فالحقيقة هي أنه لم يظهر نفس المستوى من الالتزام من جانب القبارصة الأتراك، مما خلق التوتر والكره، ولا سيما لأولئك الناس الذين تأثرت حياتهم اليومية سلبا.

وبعد أن حددنا ضرورة معالجة هذه المسائل باعتبارها أولوية، ركزنا جهودنا في الأسابيع الأخيرة على زيادة تيسير عمليات العبور، مع الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من حماية سلامة الصحة العامة، من خلال التنسيق الزمني للممارسات المتبعة في المعابر. واستنادا إلى عمل الخبراء في إطار اللجنة التقنية المعنية بالصحة، تم التوصل إلى تفاهم لاستعادة الوضع السابق، ابتداء من حزيران/يونيه 2021 فصاعدا.

وكما أعلن في ذلك الوقت، يتوقع أن تيسر المعابر التنقل دون عوائق والاتصالات بين الطائفتين، بينما نأمل أن يسهم ذلك أيضا في بناء المزيد من الثقة وإيجاد زخم إيجابي يعود بالفائدة على جميع القبارصة ويعزز كذلك جهودنا في إطار عملية السلام.

خامسا - اللجان التقنية

من المأمول أن يتيح الزخم الإيجابي، فضلا عن الجانب العملي لاستعادة الوضع السابق لجائحة كوفيد-19، للجان التقنية تكثيف عملها. وصحيح أنها حاولت الاستمرار في العمل في ظل ظروف معاكسة، نظرا للقيود المفروضة بسبب الجائحة، وكذلك تغيير عدد كبير من أعضائها، الذي يسلم بأنه كان له أثر واضح على عملها في إطار ولايتها المتمثلة في التخفيف من الآثار السلبية للوضع الراهن والانقسام الفعلي للجزيرة على الحياة اليومية لجميع القبارصة، التي تقامت بسبب التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

وكما سبق ذكره، قادت اللجنة التقنية المعنية بالصحة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإضافية التي تطرحها جائحة كوفيد-19، ومن بينها تبادل المعلومات العلمية الأتية، ومعالجة الطلبات العاجلة المتعلقة بالحالات الطبية، وتيسير توريد الأدوية وتوصيل الفقاحات إلى الطائفة القبرصية التركية. وفي الوقت نفسه، تمكنت من توجيه المشروع بشأن تحديد *البعوض الناقل للأمراض وتوزعه* من أجل التصدي لخطر انتقال الأمراض، من خلال توعية الجمهور وتبادل الآراء والمعلومات بشأن التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة، وذلك حتى مرحلته النهائية.

وتوجد في المرحلة نفسها، تقريبا، أعمال استحداث المنصة الإلكترونية للجنة التقنية المعنية بالبيئة، التي يتوخى منها التقريب أكثر بين الخبراء من كلتا الطائفتين من أجل تبادل الخبرات والمعلومات، مع القيام في الوقت نفسه بتحديد المشاريع البيئية الرئيسية التي يجب تنفيذها في المستقبل.

ويوجد أيضا على بعد خطوة من انتهائه المشروع المتعلق بإنتاج مواد تعليمية تكميلية (30 مخطط درس)، وهي مبادرة رئيسية للجنة التقنية المعنية بالتعليم. وتتمحور المخططات حول "حق الأطفال في المشاركة"، الذي تجري مناقشته من خلال مجالات مواضيعية مختلفة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، بناء السلام والحوار بين الثقافات وحقوق الإنسان والتعليم المناهض للعنصرية. وفي الوقت نفسه، ركز التخطيط المتعلق بمشروع "تخيل" على الإعداد للعام الدراسي المقبل، حيث تبين أن الظروف السائدة خلال الأشهر الأخيرة ليست مواتية لتنفيذ تخطيط هذا العام في الوقت المناسب.

وشرعت هذه اللجنة أيضا، بالتعاون والتآزر مع اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، في مشروع متعلق بانتشار التمر التقليدي في المدارس والتسلط عبر الإنترنت، والأمور المرتبطة بهما ومنعهما، وهو مشروع يتألف من بحوث لجمع بيانات منهجية عن القوالب النمطية والتحيز وعوامل التمر الأخرى، وتحديد عوامل الخطر والوقاية على حد سواء، واستخدام هذه المعلومات في تدريب المعلمين. وهو مشروع آخر يؤمل أن يستفيد من تكثيف عمل اللجان التقنية.

وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي تواجهها في الأشهر الأخيرة، ما فتئت غرفة الاتصال المشتركة، تحت رعاية اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، تيسر باستمرار تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم، استنادا إلى مبدأ عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب أي جريمة، كلما حدث ذلك.

ونؤمن بأنها، باعتبارها قناة موثوقة وراسخة لتبادل المعلومات الحساسة، يمكن أن تكون مفيدة للغاية في جهودنا الرامية إلى تحليل الظاهرة المتعددة الأوجه التي هي الهجرة غير النظامية وتحديد التحديات القطاعية، بالتعاون والتآزر بين عدد من اللجان التقنية ذات الصلة (مثل اللجان المعنية بالجريمة والشؤون الجنائية، والشؤون الإنسانية، وإدارة الأزمات، والمساواة بين الجنسين) وبمساهمة الخبراء، عند الاقتضاء.

واستأنفت اللجنة التقنية المعنية بزيادة الأعمال والشؤون التجارية مناقشاتها بشأن عدد من المسائل، أبرزها التأمين على المركبات وإعادة التدوير. ويمكن مواصلة تناول هذه المسألة الأخيرة تناولا مستفيضاً بالتعاون مع اللجنة التقنية المعنية بالبيئة.

ومما يُؤمل أن يحدد التوجه العام في الأشهر القادمة أن اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي قد حافظت على وتيرة ثابتة في عملها، حيث تم الانتهاء من 31 مشروعاً أو هي قيد التنفيذ في عام 2021، كما أن لها تخطيطاً استراتيجياً.

وفي الوقت الذي تحاول فيه اللجان التقنية تهيئة ظروف أفضل على أرض الواقع وأجواء سياسية أكثر إيجابية، هذه لحظة بالغة الأهمية بالنسبة لها وجهودها الرامية إلى تحقيق التوقعات، في إطار ولايتها.

وسنواصل تشجيعها على استخدام جميع الأدوات المتاحة، وأبرزها مرفق الدعم الذي يموله الاتحاد الأوروبي في إطار اللائحة المتعلقة بالمعونة، من أجل مواصلة وتعزيز عملها، أخذاً في الاعتبار إسهامها القيم في تهيئة بيئة سياسية أكثر إيجابية، في دورها التكميلي للمفاوضات الجوهرية في سياق عملية السلام.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي دعماً للأجزاء ذات الصلة من
قرار مجلس الأمن 2561 (2021) المتخذ في 29 كانون الثاني/يناير 2021

أولاً - الإجراءات المتخذة دعماً للتوصل إلى تسوية مستدامة وشاملة

الرؤية الجديدة لجزيرة قبرص

(أ) معلومات أساسية موجزة

بصفتي الرئيس الخامس للجمهورية التركية لشمال قبرص، طرحت رؤية جديدة لجزيرة قبرص والمنطقة ككل. وتستند هذه الرؤية إلى نهج مريح للجميع من شأنه أن يعود بالفائدة على كلا الجانبين في الجزيرة، وكذلك على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

لقد ظلت جزيرة قبرص رهينة للوضع الراهن غير القابل للاستمرار، الذي أضر بالشعب القبرصي التركي بجميع المقاييس في جميع جوانب حياته.

ولا بد من إنهاء هذا الظلم.

وأخذاً في الاعتبار أن جهود الأمم المتحدة المتكررة لتحقيق تسوية في شكل اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين قائم على المساواة قد باءت بالفشل، يجب علينا تغيير قواعد اللعبة من أجل إفساح المجال لتسوية عادلة ومستدامة.

وقد أسفرت المفاوضات الفاشلة التي استمرت أكثر من نصف قرن عن استفاد نموذج الاتحاد المتكون من طائفتين ومنطقتين كأساس للتسوية.

وبالإضافة إلى تغيير أساس التسوية، تحتاج عملية التسوية إلى معالجة انعدام التوازن بين الجانبين - وهو انتهاك رئيسي لمبدأ المساواة وعائق أمام التسوية القائمة على المساواة. ففي حين أن الجانب القبرصي اليوناني لا يزال يتمتع بمركز منتحل بوصفه الممثل الوحيد لجمهورية قبرص القائمة على الشراكة بين الطائفتين منذ كانون الأول/ديسمبر 1963، ويشارك في المفاوضات في وضع مريح يوفره ذلك، فإن القبارصة الأتراك ما زالوا يعانون في ظل العزلة اللإنسانية على الرغم من موقفهم البناء المستمر. إن الامتيازات الجائرة التي منحها المجتمع الدولي للجانب القبرصي اليوناني لا تترك مجالاً لهم لتقاسم السلطة على قدم المساواة مع الجانب القبرصي التركي.

إن دعم شعبي الثابت لعمليات التفاوض السابقة واضح من قبول جميع خطط التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة تقريباً، بما في ذلك خطة الأمم المتحدة المعنونة "التسوية الشاملة لمشكلة قبرص" ("خطة عنان") لعام 2004، التي كانت، لأول مرة في تاريخ مفاوضات التسوية القبرصية، خطة قدمت لموافقة عليها من جانب الناخبين من كلا الجانبين، في استفتاءين متزامنين منفصلين.

وما حدث بعد ذلك أمر بالغ الدلالة؛ فلا يزال الشعب القبرصي التركي يعاني في ظل العزلة والقيود المفروضة، على الرغم من دعمنا الساقط لخطة الأمم المتحدة المدعومة دولياً، في حين أصبح القبارصة

اليونانيون، على الرغم من رفضهم الساحق للتسوية، عضوا في الاتحاد الأوروبي، مما يعزز وضعهم الدولي. وقد عزز هذا الوضع أكثر موقف الجانب القبرصي اليوناني المتعنت في عمليات التفاوض.

وإن لم يكن ذلك ظلما. فما هو؟

(ب) الأنشطة السابقة للاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في جنيف

لقد شاركت رؤيتي في الاجتماعات المختلفة التي كنت أعقدها مع النظراء الدوليين الرئيسيين.

وقد عقدت جلسة تداول عن بعد مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 25 كانون الثاني/يناير 2021، وخلالها شاركت معه، بالإضافة إلى رؤيتي، توقعاتي من الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة.

وفي 25 شباط/فبراير 2021، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة دعوة يعرب فيها عن نيته عقد الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2021، ويشير فيها إلى أن الغرض من الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة هو تحديد ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة للطرفين لبدء عملية تفاوض رسمية جديدة ذات إطار زمني من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وواقعية ومستدامة في قبرص في المستقبل المنظور.

وقد أعربت عن قبولي فورا دعوة الأمين العام كتابة في 1 آذار/مارس 2021، وأعربت عن اعتزامي حضور الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة بروح من الانفتاح مع إبداء العزم اللازم لاستكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة تمهد الطريق لإجراء مفاوضات رسمية. وأكدت أنه بعد أكثر من نصف قرن من العمليات الفاشلة للتوصل إلى تسوية في قبرص، نوجد في منعطف حرج. ونظرا للرأي المقبول دوليا بأن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار وغير مقبول، فقد أكدت العبارة المبدئية للأمين العام وهي أن "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة" وأكدت عزمي على تجسيد هذه الكلمات في الممارسة العملية.

وكررت التأكيد أيضا على أن هدف الجانب القبرصي التركي هو السعي إلى إيجاد حل يقوم على المساواة المتأصلة في السيادة وتساوي المركز الدولي بين الدولتين في الجزيرة، بالتعاون بينهما. وأكدت اقتناعي بأن إقامة علاقة تعاونية بين الجانبين على الأساس المذكور أعلاه لن يوفر منافع متبادلة لشعبي الجزيرة فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق ما تمس إليه الحاجة في منطقتنا من أمن واستقرار وتعاون.

وفي إطار التحضير للاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، شاركت أيضا رؤيتي مع عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى. والنقيت، من بين آخرين، بوزير الخارجية التركي، معالي السيد مولود تشاويوش أوغلو؛ ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية والسكرتير الأول بالمملكة المتحدة، معالي السيد دومينيك راب؛ والممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، سعادة السيد جوزيب بوريل؛ ووزيرة الجوار الأوروبي والأمريكيتين بالمملكة المتحدة، معالي السيدة ويندي مورتون، وسفراء من العديد من البلدان.

وخلال هذه الفترة، النقيت أيضا بالمسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة جين هول لوت في 11 كانون الثاني/يناير و 8 آذار/مارس و 11 نيسان/أبريل استعدادا لاجتماع جنيف.

وقبل مغادرتي إلى جنيف، في 26 نيسان/أبريل 2021، التقيت برئيس جمهورية تركيا، فخامة السيد رجب طيب أردوغان. وكرر الرئيس أردوغان، بوصفه ممثلاً لدولة ضامنة وأحد المشاركين في الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، تأكيد دعم جمهورية تركيا الكامل لرؤية القبارصة الأتراك على أعلى مستوى.

(ج) الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في جنيف

في 27 نيسان/أبريل 2021، عقدت أول اجتماع ثنائي لي في جنيف مع الأمين العام غوتيريش. وشكرت الأمين العام لعقده أول اجتماع دولي له بشأن قبرص منذ بداية الجائحة، وكذلك فريقه على العمل المضني الذي اضطلعوا به لكي يرى الاجتماع غير الرسمي النور.

واغتتمت هذه الفرصة لأوضح أنه لا بد من تغيير قواعد اللعبة، باستخلاص الدروس من العمليات الفاشلة. وكررت تأكيد اقتناعي بأنه ينبغي تحيية الأساس المستنفذ جانبا، وهو الاتحاد ذو المنطقتين والطائفتين. كما أشرت إلى نتائج الانتخابات الرئاسية في الجمهورية التركية لشمال قبرص، التي أظهرت بوضوح سحب الشعب القبرصي التركي موافقته على الأساس الاتحادي. وأكدت أن شعبي عهد إلي بولاية السعي إلى إيجاد حل يقوم على أساس دولتين؛ لأن التسوية المستدامة التي توفر الاستقرار والتعايش السلمي والتعاون في قبرص والمنطقة يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال الاحترام المتبادل والاعتراف بالمساواة المتأصلة في السيادة وتساوي المركز الدولي للدولتين. والواقع أن نتيجة اغتصاب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة بين الطائفتين في كانون الأول/ديسمبر 1963 كانت الانفصال المادي وظهور أجهزة إدارية وقضائية وتشريعية في الجزيرة لكل من الشعبين المتميزين، بدافع الضرورة.

كما سلطت الولاية الجديدة التي حددتها الإرادة الديمقراطية للشعب القبرصي التركي الضوء على الحاجة إلى نقلة نوعية لإنهاء الوضع الراهن غير القابل للاستمرار، الذي تعترف به أيضا على هذا النحو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وأكدت أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الأساس الجديد.

وقلت للأمين العام:

"لم نصل إلى هذه النقطة في يوم واحد. ففي خلفية الوضع الراهن هنا اليوم، هناك نضال طويل ومضن خاضه شعبي. وهذا كفاح من أجل البقاء والكرامة كشريك متساو في ملكية جزيرة قبرص وشريك مشارك في إقامة جمهورية قبرص لعام 1960، التي دمرها القبارصة اليونانيون في عام 1963. وهذا لم يستتبع تدمير الأرواح والمنازل والممتلكات فحسب، بل أيضا تدمير الجمهورية نفسها القائمة على الشراكة بين الطائفتين. لقد طردنا بالقوة من تلك الجمهورية التي احتكرها واحتلها الجانب القبرصي اليوناني منذ ذلك الحين، ولا يزال الأمر كذلك".

وفي ظل هذه الخلفية، ذكرت بأن الجانب القبرصي التركي تفاوض مع ذلك بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع القبرصي. بيد أن الجانب القبرصي اليوناني، كما أكد وزير خارجيته السابق، رفض ما لا يقل عن 15 وثيقة رئيسية للأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية. ومن بينها مجموعة أفكار عام 1992، ومجموعة تدابير بناء الثقة لعام 1994، وأخيرا خطة عنان لعام 2004. وفي أعقاب الاستفتاءين مباشرة، كتب الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ 28 أيار/مايو 2004 أن "ما تم رفضه كان يشكل الحل في حد ذاته وليس مجرد تصميم" (الفقرة 83).

وكان آخر مثال على هذا الموقف المتعنت في كرانس مونتانا في عام 2017، وهو ما شهد عليه الأمين العام شخصياً. ومن الواضح أن الأيديولوجية الراسخة للسيطرة والهيمنة من قبل الجانب القبرصي اليوناني لم تتغير.

وفي ظل هذه الظروف، فإن السبيل الوحيد للشعب القبرصي التركي لحفظ وحماية وجودنا وهويتنا وحقوقنا المتساوية في جزيرة قبرص هو احترام حقنا في تقرير المصير، وتساوي المركز الدولي، والمساواة في السيادة. ولا يقر القانون الدولي المعاملة التفضيلية للجانبين، المتساويين بطبيعتهما.

وقلت للأمين العام إن الجانب القبرصي التركي يرى أن تهيئة شروط التسوية يستلزم الاعتراف بالمساواة في السيادة والمركز الدولي المتساوي للجانبين، وأكدت أن أي مفاوضة تتم في ظل عدم التماثل السياسي القائم في الجزيرة لا يمكن أن تسفر عن نتيجة، كما أثبتت ذلك أكثر من 50 سنة من المفاوضات العقيمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، وجهت انتباه الأمين العام غوتيريش إلى أن رفع العزلة والقيود المفروضة على الشعب القبرصي التركي سيسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى تمهيد الطريق لتسوية مستدامة من خلال إتاحة تكافؤ الفرص. كما أنه سيعزز آفاق التعاون بين سلطات الجانبين من خلال المساعدة على بناء الثقة بينهما.

وفي 28 نيسان/أبريل 2021، في الجلسة العامة الأولى للاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، خاطبت المشاركين باسم شعبي بصفتي رئيساً. وفي خطابي، عرضت الصيغة القبرصية التركية لتسوية عادلة وواقعية ومستدامة بوصفها الأرضية المشتركة لبدء العملية الرسمية الجديدة. وشرحت بالتفصيل، استناداً إلى مقتطفات من تقارير وبيانات رسمية عديدة، الأسباب التي جعلت أساس الاتحاد ذي المنطقتين والطائفتين أساساً مستنفذاً ولا يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن غير القابل للاستمرار.

واستناداً إلى تجاربي الشخصية التي بدأت في ستينيات القرن العشرين، أطلعت المشاركين على تلك الأيام الصعبة التي لم يتمكن فيها والدي الراحل، السيد رستم تثار، المراجع العام للحسابات آنذاك في جمهورية الشراكة في عام 1960، من الذهاب إلى العمل لأن حياته كانت في خطر، بسبب هويته القبرصية التركية.

وفي مداولاتي، أوضحت أن الأسباب الجذرية للفشل تتمثل في الرؤية القبرصية اليونانية واليونانية بأن قبرص جزء لا يتجزأ من الحضارة الهلنستية والوضع غير المتكافئ للجانبين الذي نشأ في انتهاك لمعاهدات ودستور عام 1960 بعد اغتصاب دولة الشراكة في عام 1963 واحتلالها المستمر. وقد أدى ذلك إلى إدارة قبرصية يونانية بحتة تتحل دولياً صفة "الحكومة الشرعية الوحيدة لقبرص بأكملها".

ومجرد الاعتراف الدولي، مهما كان واسع الانتشار، لا يمكن أن يبرر انتهاكات القانون الدستوري المحلي وقانون المعاهدات الدولية أو يضيف الشرعية عليها، وهي الانتهاكات التي انتحل الجانب القبرصي اليوناني من خلالها اسم "جمهورية قبرص" وحكومة تلك الجمهورية.

وكتطرف في معاهدات عام 1960 (معاهدة الضمان، ومعاهدة إقامة جمهورية قبرص، ومعاهدة التحالف) ومؤسس مشارك، وكذا شريك في ملكية دولة جمهورية قبرص القائمة على الشراكة، ما يعكس المساواة المتأصلة في السيادة وتساوي المركز، أوضحت أن الجانب القبرصي التركي، الذي يملك جميع

مقومات إقامة الدولة، يحق له بالتالي الحصول على نفس ما يحق للجانب القبرصي اليوناني من حقوق ومركز، ويمارسه حالياً.

وفي الجلسة العامة الأولى، عرضت أيضاً خطياً الاقتراح القبرصي التركي الداعي إلى تسوية مستدامة.

وجوهر الاقتراح القبرصي التركي هو الاعتراف بالمساواة المتأصلة في السيادة والمركز الدولي المتساوي لدولة الشعب القبرصي التركي، الذي يمكن من خلاله إقامة علاقة تعاونية بين الدولتين القائمتين في الجزيرة. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لإجراء مفاوضات ذات إطار زمني موجهة نحو تحقيق النتائج من أجل التوصل إلى تسوية واقعية ومستدامة.

وأوضحت أنه، لفترة طويلة جداً، عومل الجانب القبرصي التركي على أنه عنصر متفرد أو غير موجود بتاتا، بينما اعتمدت قرارات ومقررات وبيانات في غيابه، في منابر لم يكن فيها حتى ممثلاً أو مسموعاً، وبينما قدم الجانب القبرصي اليوناني، الذي اغتصب واحتكر اسم الحكومة، نظرة أحادية الجانب ومشوهة تماماً عن الوضع إلى المجتمع الدولي.

وفي اقتراحنا، أشرت إلى أنه يستند إلى تجربة ملموسة وإلى تغيير جذري في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، إلى جانب الواقع الحالي في الجزيرة الذي أجبر الجانب القبرصي التركي على طرح اقتراح جديد من شأنه أن يجعل قبرص جزيرة للاستقرار المستدام والتعايش السلمي.

وأعربت عن رغبة الجانب القبرصي التركي في الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في أن هذه المرة يجب أن تكون مختلفة من خلال تقديمه رؤيته الجديدة بعبارات واضحة وملموسة.

وفي هذا السياق أيضاً، أعربت عن استعدادنا لاتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح الظلم الجسيم الذي ما زال يرتكب ضد الشعب القبرصي التركي فحسب، بل لإزالة الأسباب الجذرية للفشل في الطريق المؤدية إلى تسوية مستدامة.

وفيما يلي اقتراح القبارصة الأتراك الذي عرض في جنيف في 28 نيسان/أبريل 2021:

- 1 - يتخذ مجلس الأمن، بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، قراراً يتم فيه ضمان تساوي المركز الدولي والمساواة في السيادة بين الجانبين. وسيشكل هذا القرار الأساس الجديد لإقامة علاقة تعاونية بين الدولتين القائمتين.
- 2 - بمجرد ضمان تساوي المركز الدولي والمساواة في السيادة بين الجانبين من خلال الترتيب المذكور أعلاه، يشرعان في مفاوضات ذات إطار زمني موجهة نحو تحقيق النتائج، على هذا الأساس الجديد، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، لوضع اتفاق تعاوني يتم التوصل إليه بحرية ويكون مقبولاً للطرفين.
- 3 - تركز المفاوضات على العلاقة المستقبلية بين الدولتين المستقلتين، والممتلكات، والأمن، وتعديل الحدود، فضلاً عن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.
- 4 - تدعم المفاوضات تركيا والمملكة المتحدة واليونان، وكذلك الاتحاد الأوروبي، حسب الاقتضاء، كمرقب.

- 5 - في سياق أي اتفاق، تعترف الدولتان ببعضهما البعض؛ وتدعم الدول الضامنة الثلاث ذلك.
- 6 - يقدم أي اتفاق يتم التوصل إليه نتيجة لهذه المفاوضات للموافقة عليه في استفتاءين متزامنين منفصلين في الدولتين.

وشرحت الأساس المنطقي للاقتراح القبرصي التركي الجديد أولاً للأمين العام للأمم المتحدة خلال اجتماعنا الثنائي الثاني ثم للمشاركين في الجلسة العامة الثانية المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2021.

وفيما يلي الأساس المنطقي للاقتراح القبرصي التركي:

- لقد بينت لنا المفاوضات التي استمرت لأكثر من نصف قرن استناداً إلى نفس الأساس الفاشل أنه ينبغي إجراء مفاوضات موجهة نحو تحقيق النتائج بين طرفين متكافئين. ويكتسي الشروع في مفاوضات ذات إطار زمني وموجهة نحو تحقيق النتائج فقط بعد إقامة التوازن بين الجانبين أهمية حاسمة. وقد أظهرت التجربة أن المفاوضات في قبرص تفشل عندما يعترف بالمساواة فقط في طاولة المفاوضات، ويترك دائماً الخيار لأحد الجانبين للابتعاد على هواه، إذ إن الحكومة المعترف بها تعلم أن الجانب الآخر سيظل يعاني في ظل العزلة والقيود اللاإنسانية. ومن الواضح أن هذه ليست مساواة بين الجانبين.
- ولا يهدف الاقتراح القبرصي التركي إلى فتح مناقشة حول ما إذا كان القبارصة الأتراك يتمتعون بالسيادة أم لا، فنحن نتمتع بها. والهدف من الاقتراح هو إتاحة تكافؤ الفرص، سواء على طاولة المفاوضات أو خارجها، من خلال ضمان تساوي المركز الدولي والمساواة في السيادة بين الجانبين، التي هي مساواة متصلة، عن طريق قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- وقد حان الوقت للاعتراف بهذه الحقيقة من خلال اعتماد الأساس الجديد بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق تعاوني يتم التوصل إليه بحرية ويكون مقبولاً للطرفين.
- ويمكن للمفاوضات الرسمية أن تركز بعد ذلك على الجوهر، بما في ذلك العلاقة المستقبلية بين الدولتين المستقلتين.
- إن مفاهيم مثل الاتحاد الفضفاض والاتحاد اللامركزي التي طرحت بعد كرانس مونتانا باعتبارها "أفكاراً جديدة" هي مواقف أكثر تطرفاً مما طرحه الجانب القبرصي اليوناني في جولات المفاوضات السابقة التي تمت استناداً إلى الأساس الفاشل.

وفي اليوم الأخير في جنيف، في ختام الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة، اقترحت على المسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، السيدة جين هول لوت، مواصلة مشاوراتها لتقييم ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة، ووافقت على عقد اجتماع آخر غير رسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في غضون بضعة أشهر. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في أعقاب الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائدا الأمم المتحدة في 29 نيسان/أبريل، أشار إلى مواقف كل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين وأكد أنه سيكون هناك اجتماع آخر لمجموع الخمسة زائدا الأمم المتحدة في المستقبل القريب وأن السيدة لوت ستواصل مسؤولياتها الحالية. وفي شرحه للموقف القبرصي التركي، قال الأمين العام إن القبارصة الأتراك يعتقدون أن الجهود العديدة التي بذلت لحل مسألة قبرص على مر السنين قد باءت بالفشل، بما فيها المحاولة الأخيرة التي جرت في كرانس مونتانا. وقال الأمين العام

أيضا إن القبارصة الأتراك يعتقدون أن الجهود الرامية الى التفاوض على الاتحاد ذي المنطقتين والطائفتين استنفدت، وإن القبارصة الأتراك يتمتعون بمساواة متأصلة في السيادة وبمركز دولي متساو وإن الحل يجب أن يقوم على أساس دولتين متعاونتين. وأكد الأمين العام أننا لم نجد بعد أرضية مشتركة لبدء مفاوضات رسمية، ولكنه لن يستسلم وسيواصل الكفاح من أجل أمن ورفاه القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين الذين يستحقون العيش في سلام ورخاء.

ثانياً - الإجراءات المتخذة دعماً لمساعي بناء الثقة وتعزيز الاتصالات والمصالحة

القضايا والتدابير المتعلقة ببناء الثقة

بعد أن توليت مهامى كرئيس، اعترفت، باسم الجانب القبرصي التركي، بأهمية خلق الثقة بين الجانبين وأعطيت تعليمات لتحقيق هذا الهدف.

وخلال هذه الفترة، أنشأت إليزابيث سبيهار، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، آلية تتيح عقد اجتماعات أسبوعية منفصلة تحت رعاية الأمم المتحدة بين الممثلة الخاصة والمفاوضين من الجانبين، فضلاً عن منسقي اللجان التقنية. وفي تلك الاجتماعات الإلكترونية، يحاول الجانبان معالجة القضايا بغية تيسير الحياة اليومية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

وفي إطار هذه الآلية، يحاول الجانبان معالجة وتيسير حل القضايا والتحديات اليومية. وقد حققنا حتى الآن نتائج إيجابية في ترتيب شروط خاصة تتصل بجائحة كوفيد-19 لعمليات عبور (بما في ذلك العودة) سكان منطقة كاتو بيرغوس إلى ليفكوسا/نيقوسيا، وعبور (بما في ذلك العودة) سيارات الإسعاف واستبدال الأعمدة الكهربائية في إيرينكوي/كوكينيا. وفي سياق هذه الآلية، اتفقنا أيضاً على تشغيل جميع المعابر كما كانت في الفترة السابقة على جائحة كوفيد-19، والتنفيذ الكامل لاتفاق يشيليرماك، فضلاً عن المبادئ الرئيسية لمقترح يُنظر فيه كتدابير لبناء الثقة. والمبادئ المنقح عليها التي ينبغي النظر فيها عند اقتراح تدابير بناء الثقة هي التالية:

تدابير بناء الثقة:

- يجب أن تكون موضع اتفاق متبادل بين الجانبين؛
- يجب أن تعود بالفائدة على كلا الجانبين؛
- يجب أن تحترم المساواة بين الجانبين؛
- يجب ألا تستتبع أو تعني ضمناً بسط أحد الطرفين سلطته على الآخر.

وفي 2 حزيران/يونيه 2021، اتفقت مع نظيري، السيد أناستاسيادس، على تشغيل جميع المعابر اعتباراً من 4 حزيران/يونيه 2021. وسيساعد هذا التطور الهام على تخفيف تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديين المتضررين لكلا الجانبين. ونحن، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، ملتزمون بالحفاظ على قنوات التعاون. وإنني عازم على استكشاف وتنفيذ تدابير تعود بالنفع المتبادل من شأنها أيضاً أن تساعد على بناء الثقة بين الجانبين بحسن نية ومن خلال الدبلوماسية.

ولدى تشغيل جميع المعابر، أكدت أهمية التعاون بين الجانبين، والذي يجب أن يقوم على المساواة والاحترام المتبادل لكي يسهم في السلام والاستقرار والازدهار لجزيرتنا ومنطقتنا ككل.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تبادل الجانبين لوجهات النظر بشأن التعاون بخصوص الهجرة غير النظامية بغية إنشاء آلية فعالة. ومن المقبول عالمياً أن الهجرة غير النظامية هي ظاهرة عالمية ولا يمكن معالجتها على مستوى اللجان التقنية فحسب، بل تتطلب آلية يتعاون فيها مسؤولو الإدارات والمؤسسات ذات الصلة.

1 - اللجان التقنية

يعتقد الجانب القبرصي التركي أن اللجان التقنية أداة قوية للتعاون ولتهيئة مناخ للمصالحة بين الجانبين في الجزيرة. ونحن نرى أن إقامة علاقة عمل نشطة ومثمرة بين اللجان التقنية من شأنها أن تسهم في تحسين الحياة اليومية للبارصة الأتراك والبارصة اليونانيين. وتمشيا مع هذا النهج، أُعطيت أهمية قصوى لتعزيز قدرات اللجان التقنية من حيث الخبرات.

ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، كانت اللجنة التقنية المعنية بالصحة هي أنشط لجنة تقنية. وتمشيا مع التقاهم الذي تم التوصل إليه بين الجانبين، كُلفت اللجنة التقنية المعنية بالصحة بتشغيل جميع المعابر بنفس الشروط التي كانت قائمة في الفترة السابقة على جائحة كوفيد-19. وبعد مداوات مكثفة، تم بنجاح تنسيق التدابير المتصلة بالجائحة التي تنظم عبور جميع القبارصة اليونانيين، والقبارصة الأتراك، وغيرهم من المواطنين والمقيمين، فضلا عن رعايا البلدان الثالثة الراغبين في العبور إلى الجانب الآخر. وعكفت أيضاً اللجنة التقنية المعنية بالصحة على تنفيذ الإجراء المعنون "تحديد وتوزيع ناقلات الأمراض ذات الأهمية الطبية في قبرص"، الذي هو في مرحلته النهائية ويتوقع أن يكتمل قريباً. ونحن ندعم كذلك تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي الاجتماع إلكترونياً مرة في الأسبوع. وعلى الرغم من الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، كثفت اللجنة عملها. وقد أكملت اللجنة أعمال الحفظ في عدة مواقع، بما في ذلك موقع أفندريكا الأثري التاريخي، وبدأت العديد من عمليات المناقصة لأعمال وتصاميم الحفظ في جميع أنحاء الجزيرة. وعلاوة على ذلك، أنجزت اللجنة أعمال حفظ نافورتين تاريخيتين أُخريين تعودان إلى العهد العثماني في جيرني/كيريانيا، وجزء من جدران ليفكوسا/نيقوسيا الفينيسية، والعديد من المواقع الأخرى التي استقادت من أعمال الدعم الطارئ التي تقوم بها اللجنة. وعلاوة على ذلك، أنجزت اللجنة مشاريعها التجريبية في مقبرتين للبارصة الأتراك ومقبرتين للبارصة اليونانيين.

وعملت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة بنشاط على وضع الصيغة النهائية للموقع الشبكي المصمم لجمع الخبراء من كلا الجانبين معا لتبادل وجهات نظرهم وخبراتهم بشأن الإجراءات والسياسات الرامية إلى حماية البيئة. واقترح الجانب القبرصي التركي أيضاً البدء في مشروع لحماية الأنواع المهددة بالانقراض على نطاق الجزيرة. واحتفاءً بيوم المياه العالمي، افتتحت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة ولسفارة الولايات المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في قبرص مسابقة صور للشباب القبارصة الأتراك والبارصة اليونانيين تحت شعار "قيمة المياه: ماذا تعني لك المياه؟"

وبعد فترة انقطاع طويلة بسبب ظروف جائحة كوفيد-19، استأنفت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات أنشطتها. وسعياً إلى منع تكرار الحالات التي من شأنها أن تعرّض سلامة السفر الجوي وحياة المسافرين للخطر، اقترح الأعضاء القبارصة الأتراك في هذه اللجنة أن تقيم طائرات الهليكوبتر التابعة للأمم

المتحدة والطائرات الأخرى بالقرب من مطار إركان اتصالاً مباشراً بموجة التردد الخاصة ببرج مطار إركان 120-250. وسيضمن ذلك، في جملة أمور، أن تكون الحركة إلى داخل إركان وإلى خارجها على علم بمراقبة الحدود المستمرة بواسطة طائرة الهليكوبتر التابعة للأمم المتحدة والعكس بالعكس (الاقتراب 127-750، المراقبة 126-700). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمعايير منطقة معلومات الطيران، فبالنظر إلى عدم وجود خط اتصال مباشر بين مراقبة الحركة الجوية في نيقوسيا ومراقبة إركان، من الوارد أن تواجه الطائرات الخاضعة لمناطق مراقبة مختلفة صعوبات عند تجنب سوء الأحوال الجوية بالقرب من مناطق خدمة منطقة معلومات الطيران، أي الهروب عبر منطقة ذات جو صاف على ارتفاع محدد. وقد يتسبب ازدحام الحركة الجوية في ظل سوء الأحوال الجوية في حالات تمس بالسلامة، وهو ما قد يكون مميتاً. ولذلك اقترح الأعضاء القبارصة الأتراك إنشاء خط اتصال مباشر بين مراقبة الحركة الجوية في نيقوسيا ومراقبة إركان. وناقشت اللجنة أيضاً تنظيم حلقات دراسية مشتركة بشأن حرائق الغابات والفيضانات.

وواصلت كذلك اللجنة التقنية المعنية بالبحث الإذاعي مناقشة المسائل المدرجة في نطاق ولايتها. وواصل ممثلو اللجنة من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين تبادل المعلومات بشأن استخدام نطاق التردد البالغ 700 ميغاهيرتز. واقترح الجانب القبرصي التركي أيضاً مشروعاً يهدف إلى زيادة الوعي بتكنولوجيا الجيل الخامس ومعالجة الشواغل المتعلقة بآثار الاتصالات اللاسلكية من الجيل الخامس على صحة الإنسان.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مناقشة مشاريعها الجارية. ومضت اللجنة في التحضيرات اللازمة لمواصلة برنامج "تخيّل"، والمشروع التجريبي المتعلق بالمواد التعليمية، والمشروع المشترك بين اللجنة التقنية المعنية بالتعليم واللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية بشأن "انتشار التمرر التقليدي في المدارس والتسلط عبر الإنترنت، والأمور المرتبطة بهما ومنعهما". ونظراً للتحديات التي تفرضها القيود المستمرة المرتبطة بكوفيد-19، فقد عُلقَت تدريب الطلاب في إطار برنامج "تخيّل" لهذا الفصل الدراسي. غير أن اللجنة قررت مواصلة تدريب المعلمين عبر الإنترنت.

واللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية هي لجنة أخرى نشطة جداً. وكلفت اللجنة بالعمل على تهيئة الظروف اللازمة على كلا الجانبين لمرحلة ما بعد الجائحة. وواصلت اللجنة العمل بشأن مسائل مثل رفع القيود المفروضة على المعابر وفقاً للائحة الخط الأخضر، وتطبيق نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN)، وتيسير الاتصال بين النظم المصرفية للجانبين، وتيسير حرية حركة المركبات التجارية من شمال قبرص إلى جنوب قبرص، وتيسير وثائق التأمين على السيارات التي ستنطبق في جميع أنحاء الجزيرة، والخدمات الجواله المستندة إلى النظام العالمي للاتصالات المتنقلة على نطاق الجزيرة، وجولات رينغ تور (الجولات المستمرة حول المدينة) لليفكوسا/نيقوسيا، وإعادة التدوير المشتركة حيثما كان ذلك مناسباً. وتهدف كل هذه الخطوات إلى تحسين الحياة اليومية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين العاديين، وتشجيع وتيسير المزيد من التفاعل والتفاهم بين الجانبين، والمساعدة في بناء الثقة بينهما.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية وغرفة الاتصالات المشتركة في المنطقة العازلة الاضطلاع بواجباتهما اليومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم الجانب القبرصي التركي 31 وثيقة طلب/رد وتلقى 47 وثيقة طلب/رد. وفي 18 نيسان/أبريل 2021، سلم الجانب القبرصي التركي مشتبهاً به آخر في جريمة قتل إلى السلطات القبرصية اليونانية. ونأمل أن يرد الجانب القبرصي اليوناني بالمثل على حسن نيتنا بتسليم عبد الحكيم ألكان، الذي هرب إلى الجانب القبرصي اليوناني بعد ارتكابه جرائم في شمال قبرص، إلى الجانب القبرصي التركي. وقد قُدِّمَ في 5 كانون الثاني/يناير 2021 طلب بتسليم عبد الحكيم ألكان لم يلب بعد.

وعقدت أيضاً اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين اجتماعات إلكترونية. وخلال هذه الاجتماعات، بدأ أعضاء اللجنة من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون في تبادل الأفكار بشأن وضع مشاريع تهدف إلى زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة، واللغة المراعية للاعتبارات الجنسانية، ووضع المرأة خلال جائحة كوفيد-19.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة الإنسانية واللجنة التقنية المعنية بالثقافة أيضاً اجتماعات إلكترونية وتبادلت الأفكار بشأن أنشطة مشتركة محتملة يمكن الاضطلاع بها في الفترة المقبلة.

وقد أعيدت بشدة أنشطة جميع اللجان التقنية نظراً للظروف السلبية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

2 - اللجنة المعنية بالمفقودين

واصلت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص دعم اللجنة المعنية بالمفقودين التي كانت أداة لا غنى عنها للمساعدة في إنهاء الآلام التي تعاني منها أسر المفقودين في قبرص لسنوات طويلة.

وقد دأبت الجمهورية التركية لشمال قبرص على تقديم المعلومات عن مواقع الدفن المحتملة إلى اللجنة المعنية بالمفقودين كلما ظهرت حقائق جديدة. وقُدِّمت بالفعل جميع المعلومات المتاحة للجانب التركي إلى اللجنة المعنية بالمفقودين في عام 1998، وسُجِّلت أيضاً في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2000 (S/2000/1138، الفقرة 14). وبالإضافة إلى التحقيقات التي أجرتها اللجنة المعنية بالمفقودين في مختلف محفوظات الدولة، واصلت لجنة المحفوظات التي أنشئت في عام 2016 تلبية الطلبات المحددة للجنة المعنية بالمفقودين من المحفوظات ذات الصلة، وذلك بهدف تحديد مواقع الدفن. وفي هذا السياق، أُتِّحت لمكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إمكانية الاطلاع على صور جوية مأخوذة من ثماني مناطق مختلفة، يعود تاريخها إلى عام 1974.

وتواصلت الجمهورية التركية لشمال قبرص أيضاً ترتيب وصول اللجنة المعنية بالمفقودين إلى أي منطقة في جميع أنحاءها، بغض النظر عما إذا كان ذلك يستلزم وقف بناء طريق رئيسي أو الوصول إلى المناطق العسكرية. وفي هذا السياق، أُتِّحت في حزيران/يونيه 2019 إمكانية الوصول إلى 30 موقعا إضافيا من مواقع الدفن المشتبه فيها في مناطق عسكرية في الجمهورية التركية لشمال قبرص، على أساس أن أعمال الحفر سيتم وفقا لمخطط أعمال الحفر الذي وضعته اللجنة المعنية بالمفقودين. وكانت اللجنة تجري أعمال الحفر أيضا في موقعي دفن مشتبه فيهما في المناطق العسكرية، حينما تعيّن تعليق أعمال الحفر في جميع المواقع في آذار/مارس 2020 بسبب التدابير المتعلقة بكوفيد-19. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت اللجنة عملها، رهنا بالتدبير المنطبق بـكوفيد-19، في المناطق العسكرية أيضا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت اللجنة أعمال الحفر في منطقة عسكرية واحدة في 14 نيسان/أبريل 2021.

وتواصلت الجمهورية التركية لشمال قبرص الدعم المالي للجنة المعنية بالمفقودين. وإضافة إلى المساهمات المالية السنوية في ميزانية مكتب العضو القبرصي التركي في اللجنة، وهو مبلغ يقارب 1 000 000 يورو سنويا، يبلغ مجموع المساهمات الإضافية للجمهورية التركية لشمال قبرص 433 000 يورو. وحتى الآن، يأتي مجموع مساهمات الاتحاد الأوروبي، البالغة 30 700 000 يورو، من الأموال التي

خصصها الاتحاد الأوروبي للتنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك. ومن شأن التمويل الإضافي، بما في ذلك من الأمم المتحدة، أن يمكن اللجنة من تسريع أعمالها.

ووفقاً لأحدث الإحصاءات التي نشرتها اللجنة المعنية بالمفقودين، استخرجت اللجنة حتى 30 نيسان/أبريل 2021 رفات 1 187 شخصاً من المفقودين. وتم تحديد هوية 1 006 أشخاص من هؤلاء المفقودين. وهم يشملون 284 من القبارصة الأتراك و 722 من القبارصة اليونانيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة 34 عملية حفر وعثرت على رفات 5 أشخاص. وحددت اللجنة أيضاً هوية 12 شخصاً مفقوداً إضافياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اثنان منهم من القبارصة الأتراك و 10 من القبارصة اليونانيين، فضلاً عن شخصين متوفين من القبارصة اليونانيين لم يكونا مدرجين في القائمة الرسمية للأشخاص المفقودين الخاصة باللجنة.

3 - حلیم/حلومي

شارك الجانب القبرصي التركي في عملية تسجيل جينة حلیم/حلومي في إطار تسميات المنشأ المحمية في الاتحاد الأوروبي وتجارتها عبر الخط الأخضر بحسن نية. وجينة حلیم/حلومي هي إحدى منتجات الجين التقليدية المشتركة المملوكة لكل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وعندما توليت منصبتي، شاركت أنا وحكومة بلدي والغرف والجمعيات ذات الصلة في هذه العملية الجارية بغية ضمان إنجازها بطريقة مفيدة ومقبولة للطرفين.

وقد سعيت إلى الحفاظ على الآلية القائمة المعتمدة في لائحة الخط الأخضر، المتضمنة في القانون الأساسي للاتحاد الأوروبي، والتي تم تصميمها في احترام كامل للمواقف السياسية لكلا الجانبين، وعقدت جلسة تداول عن بعد مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي/نائب الرئيس، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، في 18 كانون الثاني/يناير و 16 شباط/فبراير 2021، تلاه اجتماع معه شخصياً في 5 آذار/مارس 2021.

وقد أعربت باستمرار عن استعدادي للإعلان عن تسجيل تسمية المنشأ المحمية، فضلاً عن التعيين المشترك لهيئة مستقلة كانت مطلوبة لإجراء عمليات التفتيش على الصحة والسلامة، جنباً إلى جنب مع نظيري القبرصي اليوناني، لتعزيز ثقافة التعاون بحسن نية. وللأسف، لم يقبل الجانب القبرصي اليوناني هذا المقترح غير أنه جرى مع ذلك سن الصكوك التشريعية، مما يترك الكثير من الأسئلة والشكوك فيما يتعلق بتنفيذها.

4 - العزلة والقيود

استمرت العزلة والقيود المفروضة على جميع جوانب حياة الشعب القبرصي التركي منذ عام 1963، من التجارة المباشرة إلى الأحداث الثقافية والرياضية والرحلات الجوية المباشرة والتمثيل في المحافل الدولية.

ويستمر اتساع الفجوة بين الجانبين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما المساعدة التقنية والمالية التي طُلبت من منظمات عديدة والمبادرات المتخذة لمعالجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، بغية الإسهام في تحقيق الهدف العام المتمثل في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجانب القبرصي التركي، فإما أنه لم يتم الرد عليها أو قلت كثيراً عن مستوى المساعدة المقدمة للجانب القبرصي اليوناني. وأسفر هذا الإخفاق عن زيادة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين الجانبين.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش في تقريره الصادر في 7 كانون الثاني/يناير 2020 (S/2020/23) وجود حاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين وتوسيع وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والرياضي وغيره من أشكال التعاون. وأضاف أن زيادة التجارة في جميع أنحاء الجزيرة، إلى جانب تعميق العلاقات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من العلاقات والاتصالات، ستقضي إلى تعزيز الثقة بين الطرفين. ومع أخذ ما سبق في الحسبان، دعا إلى التنفيذ الكامل للائحة المجلس الأوروبي رقم 2004/866 (لائحة الخط الأخضر)، ذاكراً أن ذلك من شأنه أن يساعد بشكل كبير في زيادة حجم التجارة وينبغي متابعته بهمة متجددة.

5 - الهيدروكربونات

نظراً لادعاء الجانب القبرصي اليوناني أن حكومته هي المالك الوحيد للجزيرة على حساب الجانب القبرصي التركي، فقد أصبحت الرواسب الهيدروكربونية المكتشفة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عنصراً خلاقياً إضافياً، ما يزيد من تهديد الأمن والاستقرار والتعاون، ليس في قبرص فحسب وإنما في المنطقة بأسرها أيضاً.

ويعتقد الجانب القبرصي التركي، بوصفه أحد المالكين المشاركين للمواد الهيدروكربونية، أن هذه المواد، إذا عوملت على نحو صحيح، يمكن أن تكون عنصراً يسهم في التسوية السياسية والتعاون والأمن والرفاه بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني، وكذلك في المنطقة بأسرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح الجانب القبرصي التركي إنشاء لجنة مخصصة مشتركة للإدارة والاستغلال المشتركين للهيدروكربونات، في الأعوام 2011 و 2012 و 2019 على التوالي.

ولا يزال مقترح الجانب القبرصي التركي المقدم في تموز/يوليه 2019 مطروحاً، وأنا مستعد لمناقشة المسألة للمساهمة في التعاون الإقليمي المنشود بشأن قضايا الطاقة. وسيكون التعاون في مجال الهيدروكربونات أيضاً اختباراً حاسماً للنوايا الحقيقية للجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالتقاسم.

ويتوخى المقترح المقدم في 13 تموز/يوليه 2019 إنشاء لجنة مشتركة، بتيسير من الأمم المتحدة، مع اضطلاع الاتحاد الأوروبي بدور المراقب، يُعهد إليها بالتخطيط للأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات في المستقبل والبت في هذه الأنشطة وتنفيذها، بما في ذلك إبرام اتفاق بشأن تقاسم الإيرادات المتأتية من استكشاف وإنتاج الموارد البحرية من النفط والغاز في جميع أنحاء الجزيرة.

وإنني، باسم الجانب القبرصي التركي، أؤيد تأييداً كاملاً مقترح تركيا بعقد مؤتمر إقليمي بشأن الهيدروكربونات. وأنا على استعداد لحضور هذا المؤتمر على قدم المساواة مع الجانب القبرصي اليوناني.

وفي غضون ذلك، سيواصل الجانب القبرصي التركي أنشطته في مجال استكشاف الهيدروكربونات واستغلالها حتى يقرّ الجانب القبرصي اليوناني بحقوقهما في الملكية المشتركة ويوافق على التوصل إلى صيغة للمضي قدماً تكون مقبولة للطرفين.

6 - ماراش (فاروشا)

منطقة ماراش/فاروشا المسيجة هي إقليم يقع في الجمهورية التركية لشمال قبرص وهي منطقة عسكرية لا يوجد بها مستخدمون حاليون. وتلقينا عدداً متزايداً من الطلبات والمطالبات من سكان هذه المنطقة السابقين وقررنا الآن معالجة هذه المطالبات.

وقررنا بناء عليه أن ننفذ خطة ترمي إلى إلغاء الصفة العسكرية للمنطقة لتمكين لجنة الممتلكات غير المنقولة المعتمدة من جانب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من إصدار قرارات لرد الحقوق فيما يتعلق بالمدّعين المطالبين بوسيلة الانتصاف هذه. ونحن نعتبر هذا العمل عملاً إنسانياً من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء، وأن يتيح منطقة فريدة يمكن فيها للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، فضلاً عن غيرهم من الرعايا الأجانب، أن يعملوا معاً من أجل المنفعة المتبادلة، بما يسهم في بناء الثقة والطمأنينة.

وأولئك الذين يعارضون فتحنا لمنطقة ماراش/فاروشا المسيجة يعملون في الواقع على منع السكان السابقين من الحصول على سبل انتصاف إزاء مطالبهم.

ونحن نعتبر هذه العملية تدبيراً لبناء الثقة يحترم حقوق سكان المنطقة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.